

ملخص المنشور



القرض الفلاحي للمغرب ش.م إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 300.000.000 درهم

يتشكل المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية
- الوثيقة المرجعية للقرض الشعبي للمغرب المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 24 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/011/2022

الشرط A:	الشرط B:	الشرط C:
سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة بسعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة بسعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا
300.000.000 درهم	300.000.000 درهم	300.000.000 درهم
3.000 سند تابعي لأجل لا محدود	3.000 سند تابعي لأجل لا محدود	3.000 سند تابعي لأجل لا محدود
100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
لا محدود	لا محدود	لا محدود
بعد مرور خمس سنوات، لا يمكن تسديد رأس المال كليا أو جزئيا إلا بمبادرة من المصدر، شريطة أجل مسبق لخمس سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.		
سعر الفائدة الإسمي	قابل للمراجعة كل خمس سنوات	قابل للمراجعة سنويا
بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع إلى سعر الفائدة لخمس سنوات المحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,33%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 260 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 4,93%.	بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع إلى سعر الفائدة لعشر سنوات المحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,42%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 280 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 5,22%.	يحدد سعر الفائدة الإسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) انطلاقا من منحني الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 1,81%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 250 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 4,31%.
قابلية تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)
علاوة المخاطر	260 نقطة أساس	250 نقطة أساس
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	تناسيا (بدون أفضلية بين الأشرط)	

فترة الاكتتاب: من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في هذا المنشور

المستشارون الماليون	المستشار المالي والمنسق العام
 CAPITAL TRUST FINANCE	 VALORIS CORPORATE FINANCE CONSEIL ET INGENIERIE
قائدا نقابة التوظيف	
 CAPITAL TRUST SECURITIES	 VALORIS SECURITIES Société de Bourse

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل
طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 6 يوليوز 2022 تحت المرجع VI/EM/018/2022

- هذا المنشور
- الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب و المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 24 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/011/2022

فهرس

4	القسم الأول : تقديم العملية	
5	I- أهداف العملية	
ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.....	II- بنية العرض	
6	III- الجدول الزمني للعملية	
8	IV- معلومات تتعلق بالسندات المصدرة	
34	القسم الثاني : معلومات عن الشركة المصدرة	
35	I- معلومات عامة	
36	II- بنية المساهمين	
37	III- تشكيل مجلس الإدارة الجماعية	
38	IV- الهيكل التنظيمي القانوني	
38	A. الهيكل التنظيمي القانوني إلى غاية 31 مارس 2022	
39	V- وصف موجز للنشاط	
42	القسم الثالث: البيانات المالية	
42	VI- تحليل الحصيلة	
47	VI حساب العائدات والتكاليف السنوي	
50	القسم الرابع : المخاطر	
50	I- المخاطر المتعلقة بالمصدر	
76	II- المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود	
76	A. المخاطر الخاصة بالسندات التابعة لأجل لا محدود	
78	B. المخاطر العامة للاستثمار في السندات	

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 6 يوليوز 2022 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء القسائم للقرض الفلاحي للمغرب تحت المرجع VI/EM/018/2022.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين أو داخل أجل أقصاه 48 ساعة في الأماكن التالية :

- في المقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب الكائن بساحة العلويين ص. ب 49 - 10 000 الرباط وعلى موقعه على الأنترنت وفق العنوان التالي : <https://www.creditagricole.ma> ؛
- لدى المستشارين الماليين :
- القرض الشعبي للمغرب - مديرية الاستراتيجية المالية : ساحة العلويين ص. ب 49 - 10 000 الرباط ؛
- VALORIS CORPORATE FINANCE : ملتقى طريق الجديدة وزنقة أبو ظبي ، الوازيس، 20 410 - الدار البيضاء ؛
- CAPITAL TRUST FINANCE : 50، شارع الرشيد ، الدار البيضاء
- لدى الهيئات المكلفة بالتوظيف :
- Valoris Securities : ملتقى طريق الجديدة وزنقة أبو ظبي ، الوازيس، 20 410 - الدار البيضاء ؛
- Capital Trust Securities : 50، شارع الرشيد ، الدار البيضاء

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة والقرض الفلاحي للمغرب. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول : تقديم العملية

يخضع إصدار السندات موضوع هذا المنشور للظهير رقم 1-14-193 الصادر في فاتح ربيع الأول 1436 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)، و الظهير رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، والقانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، والدورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تعديلها وتتميمها (لاسيما المادة 20 المتعلقة بأدوات الأموال الذاتية الإضافية) ودورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 والصادرة في 20 فبراير 2019 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية.

I- أهداف العملية

يهدف إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى :

- ✚ تمويل ومواكبة العالم القروي في مجمله، لاسيما القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية ؛
- ✚ تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية للقرض الفلاحي للمغرب، وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة القرض الفلاحي للمغرب، لاسيما نسبة الدعامة الأولى.
- طبقا للدورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تعديلها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

II- الخصائص العامة للعملية

يعتزم القرض الفلاحي للمغرب إصدار 3.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 300.000.000 درهم ، موزعا كما يلي :

- ✚ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 300 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✚ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 300 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✚ الشطر "C" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 300 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للأشطر الثلاثة مبلغ 300.000.000 درهم.

يمكن حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب من طرف المستثمرين (أقصاه 300.000.000 درهم) .

ويقتصر الاكتتاب الأولي في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية بشكل حصري على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم أدناه :

- ✚ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والتي ترخص استراتيجيتها الاستثمارية ، كما ترد في بيانات معلوماتها ، بالاكتتاب في السندات التابعة أجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وأو إلغاء الفوائد، وفقا لمقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-93-213 الصادر في ربيع الثاني 1414 (21 شتنبر 1993) المتعلق بهيئات التوظيف المشترك في القيم المنقولة مع مراعاة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها ؛
- ✚ الشركات المالية المشار إليها في المادة 20 من القانون 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها مع مراعاة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها ؛
- ✚ مؤسسات الائتمان المشار إليها في المادة الأولى من القانون 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها مع مراعاة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها ؛
- ✚ شركات التأمين وإعادة التأمين المعتمدة طبقا للقانون رقم 99-17 ، مع مراعاة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها ؛
- ✚ صندوق الإيداع والتدبير مع مراعاة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛

❖ هيئات التقاعد والمعاش المحدثة بموجب نصوص قانونية خاصة أو المشار إليها في الفصل الثاني من العنوان الثاني للقانون رقم 64-12 المحدث لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والخاضعة لمراقبة هذه الهيئة، مع مراعاة احترام مقتضيات التشريعية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛

❖ أي شخص معنوي له وضع مستثمر مؤهل حسب سياق المادة 1.30 (e) من الدورية رقم 03/19 للهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 20 فبراير 2019 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية.

تتم جميع الاكتتابات نقداً، أي كانت فئة المكتتبين.

يقتصر التداول في السوق الثانوية للسندات التابعة لأجل لا محدود ، موضوع هذا المنشور، على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحهم أعلاه.

ويلتزم كل مستثمر حامل للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تفويت السندات المذكورة سوى للمستثمرين المؤهلين المحدود لائحهم في هذا المنشور.

وهكذا، يتعين على ماسكي الحساب بأي حال من الأحوال عدم قبول تعليمات التسديد والتسليم الخاصة بالسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور والمعبر عنها من طرف مستثمرين غير المؤهلين المشار إليهم في هذا المنشور.

III- حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه أو إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء الفوائد طبقاً للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعة لأجل لا محدود المبينة أدناه في القسم الثاني – معلومات تتعلق بالسندات التابعة لأجل لا محدود للقرض الفلاحي للمغرب.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء، يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعدارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإصدار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإصدار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبنت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانوناً وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علماً أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد ، الرأسمال الواجب المتبقي.

IV- الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	6 يوليوز 2022
2	نشر ملخص بيان المعلومات على الموقع الإلكتروني للمصدر	6 يوليوز 2022

(www.creditagricole.ma)

8 يوليوز 2022	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	3
13 يوليوز 2022	فتح فترة الاكتتاب	4
15 يوليوز 2022	إغلاق فترة الاكتتاب (بما فيه هذا اليوم)	5
15 يوليوز 2022	تخصيص السندات	6
20 يوليوز 2022	التسديد/التسليم	7
22 يوليوز 2022	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	8

V- معلومات تتعلق بالسندات المصدرة

تنبيه

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. كما يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل- الفصل الرابع من هذا القسم

خصائص الشطر "A"

يسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات، لأجل لا محدود وغير مدرج في بورصة الدار البيضاء

طبيعة الأسهم	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	300.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	3.000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية الأولية	100.000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأخير من العملية.
تاريخ الانتفاع	20 يوليوز 2022
الاستحقاق	لأجل لا محدود
طريقة التخصيص	تناسبيا (بدون أفضلية بين الأشرط)
سعر الفائدة الإسمي	

قابل للمراجعة كل خمس سنوات

بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع إلى سعر الفائدة لخمس سنوات المحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,33%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 260 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 4,93%.

وبعد مرور الخمس سنوات الأولى وبالنسبة لكل 5 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر

الفائدة لأجل 5 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية للسوق الأولية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات بخمسة أيام عمل.

في حالة عدم تثبيت السعر خلال هذه الحصة، فإن سعر الفائدة المعتمد هو السعر المثبت خلال الحصة السابقة.

في حالة عدم تثبيت السعر خلال الحصتين الأخيرتين لتثبيت سعر فائدة سندات الخزينة لأجل خمس سنوات التي تسبق بخمس أيام عمل التاريخ السنوي للقسيمة، وسيتم معاينة أو احتساب سعر الفائدة المرجعي انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل خمس سنوات كما يصدره بنك المغرب خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي للقسيمة.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة (260 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف القرض الفلاحي للمغرب لحاملي السندات على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة .

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لخمس سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحى، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لخمس سنوات (أساس حسابي)

علاوة المخاطرة الفوائد	260 نقطة أساس
تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليوز من كل سنة.	
ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليوز إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.	
ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال.	
ويمكن للقرض الفلاحي للمغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف القرض الفلاحي للمغرب أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها القرض الفلاحي للمغرب. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.	
ويلزم القرض الفلاحي للمغرب بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على	

أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- ✎ يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
 - ✎ تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
 - ✎ لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
 - ✎ تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
 - ✎ لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
 - ✎ لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
 - ✎ تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛
 - ✎ تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
 - ✎ لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛
 - ✎ لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
 - ✎ لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛
 - ✎ لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة؛
- و
- ✎ لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف القرض الفلاحي للمغرب على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) يحدد مبلغ الفوائد

الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.
ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان
القرض الفلاحي للمغرب.

ويمكن للقرض الفلاحي للمغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع
من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة
بناء على الصيغة أدناه.

وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي
السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف القرض الفلاحي للمغرب والهيئة المغربية
لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف القرض
الفلاحي للمغرب على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma).

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ
القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو
على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5
سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

التسديد المسبق

يمنع على القرض الفلاحي للمغرب القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق
للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من
تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار
مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أقطار السندات التابعة
لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات.

وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد
المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم
نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي

للمغرب (www.creditagricole.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقاً لبند « امتصاص الخسائر » .

وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع القرض الفلاحي للمغرب عن القيام بشراء استرادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقاً لبند " امتصاص الخسائر".

ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب (www.creditagricole.ma) مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره.

وسيقوم القرض الفلاحي للمغرب بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها)، وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل القرض الفلاحي للمغرب في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض¹ قيمة السندات كلما أصبحت رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من المخاطر المرجحة لنسبة رأس المال

¹ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للقرض الفلاحي للمغرب معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)²

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .
2021

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن.

وسيقوم القرض الفلاحي للمغرب بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للقرض الفلاحي للمغرب (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب) . ويتم هذا النشر أيضا من طرف القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على القرض الفلاحي للمغرب إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للقرض الفلاحي للمغرب البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة.

يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد

² يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المتعلقة بالسنة المالية

عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فوراً إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلية تداول السندات

قابلية للتداول بالتراضي
لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال عدم قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين مؤهلين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام القرض الفلاحي للمغرب لاحقاً بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلاً لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحداً بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض

يخضع رأس المال لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها القرض الفلاحي للمغرب أو التي يمكن للقرض الفلاحي للمغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

📌 القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛

📌 المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون القرض الفلاحي للمغرب قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

وتأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس مرتبة السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس النوع.

للتذكير، قام القرض الفلاحي للمغرب بإجراء :

📌 إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في أكتوبر 2019 بمبلغ إجمالي قدره 850.000.000 درهم ؛

📌 إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في دجنبر 2020 بمبلغ إجمالي قدره 200.000.000 درهم ؛

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف	ضمان استعادة الاموال التصنيف
قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 6 يوليوز 2022 في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات. وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكالة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسوم الكتلة.	تمثيل كتلة حاملي السندات
علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف القرض الفلاحي للمغرب : 📌 إصدار سندات اقتراض تابعة (900 مليون درهم) في 2015 ؛ 📌 إصدار سندات اقتراض تابعة (600 مليون درهم) في 2016 ؛ 📌 إصدار سندات اقتراض تابعة (1000 مليون درهم) في 2017 ؛ 📌 إصدار سندات اقتراض تابعة (500 مليون درهم) في 2018 ؛	

✚ إصدار سندات اقتراض تابعة (450 مليون درهم) في 2019 ؛
 ✚ إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (200 مليون درهم) في 2020؛

من ناحية أخرى، واكب مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب باعتباره مستشارا جبائيا خلال المراقبة الجبائية التي همت الفترة 2005-2010 .

وفضلا عن المهام المذكورة أعلاه، لا يملك مكتب حديد أية مهمة تجاه القرض الفلاحي للمغرب ولا تربطه أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع هذا الأخير.

وتم إخبار حاملي السندات بأن أتعاب الوكيل المؤقت وكذا الوكيل النهائي لكتلة حاملي السندات ب 30.000 درهم سنويا.

القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص الشطر "B"**يسر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات، لأجل لا محدود وغير مدرج في بورصة الدار البيضاء**

طبيعة الأسهم	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	300.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	3.000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية الأولية	100.000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأخير من العملية.
تاريخ الانتفاع	20 يوليوز 2022
الاستحقاق	لأجل لا محدود
طريقة التخصيص	تناسبيا (بدون أفضلية بين الأشرط)
سعر الفائدة الإسمي	

قابل للمراجعة كل عشر سنوات

بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع إلى سعر الفائدة لعشر سنوات المحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 2,42%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 280 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 5,22%.

وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعائن أو المحتسب انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية للسوق الأولية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل.

في حالة عدم تثبيت السعر خلال هذه الحصة، فإن سعر الفائدة المعتمد هو السعر المثبت خلال الحصة السابقة.

في حالة عدم تثبيت السعر خلال الحصتين الأخيرتين لتثبيت سعر فائدة سندات الخزينة لأجل عشر سنوات التي تسبق بخمس أيام عمل التاريخ السنوي للقسيمة، وسيتم معاينة أو احتساب سعر الفائدة المرجعي انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل عشر سنوات كما يصدره بنك المغرب خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي للقسيمة.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة (280 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف القرض الفلاحي للمغرب لحاملي السندات على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا

تاريخ مراجعة سعر الفائدة .

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)

علاوة المخاطرة

280 نقطة أساس

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليو من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال.

ويمكن للقرض الفلاحي للمغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف القرض الفلاحي للمغرب أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها القرض الفلاحي للمغرب. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم القرض الفلاحي للمغرب بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- ✔ يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- ✔ تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- ✔ لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- ✔ تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- ✔ لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- ✔ لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

✔ تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور

وقوعها ؛

✎ تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسباً مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قاراً ولا محدداً بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

✎ لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

✎ لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

✎ لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولاً) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانياً) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثاً) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

✎ لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثاً للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛
و

✎ لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف القرض الفلاحي للمغرب على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها. ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان القرض الفلاحي للمغرب.

ويمكن للقرض الفلاحي للمغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.

وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف القرض الفلاحي للمغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف القرض الفلاحي للمغرب على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma).

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أدائها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية $\times$ سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدائها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

التسديد المسبق

يمنع على القرض الفلاحي للمغرب القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشرطة السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات.

وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب (www.creditagricole.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » .

وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع القرض الفلاحي للمغرب عن القيام بشراء استرادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر " .

ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب (www.creditagricole.ma) مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره.

وسيقيم القرض الفلاحي للمغرب بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل القرض الفلاحي للمغرب في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض³ قيمة السندات كلما أصبحت كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من المخاطر المرجحة لنسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)⁴

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن.

وسيقيم القرض الفلاحي للمغرب بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للقرض الفلاحي للمغرب (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب) . ويتم هذا النشر أيضا من

³ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للقرض الفلاحي للمغرب معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

⁴ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المتعلقة بالسنة المالية 2021

طرف القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على القرض الفلاحي للمغرب إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للقرض الفلاحي للمغرب البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة.

يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلية تداول السندات

قابلية للتداول بالتراضي

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال عدم قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين مؤهلين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام القرض الفلاحي للمغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض

يخضع رأس المال لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها القرض الفلاحي للمغرب أو التي يمكن للقرض الفلاحي للمغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

🔹 القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛

🔹 المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون القرض الفلاحي للمغرب قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

وتأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس مرتبة السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس النوع.

للتذكير، قام القرض الفلاحي للمغرب بإجراء :

🔹 إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في أكتوبر 2019 بمبلغ إجمالي قدره 850.000.000 درهم ؛

🔹 إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في دجنبر 2020 بمبلغ إجمالي قدره 200.000.000 درهم ؛

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف	ضمان استعادة الاموال التصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 6 يوليوز 2022 في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C) سندات تابعة لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات. وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكالة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف القرض الفلاحي للمغرب : - إصدار سندات اقتراض تابعة (900 مليون درهم) في 2015 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (600 مليون درهم) في 2016؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (1000 مليون درهم) في 2017 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (500 مليون درهم) في 2018 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة (450 مليون درهم) في 2019 ؛ - إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (200 مليون درهم) في 2020؛ من ناحية أخرى، واكب مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب باعتباره مستشارا جبائيا خلال المراقبة الجبائية التي همت الفترة 2005-2010 . وفضلا عن المهام المذكورة أعلاه، لا يملك مكتب حديد أية مهمة تجاه القرض الفلاحي للمغرب ولا تربطه أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع هذا الأخير. وتم إخبار حاملي السندات بأن أتعاب الوكيل المؤقت وكذا الوكيل النهائي لكتلة حاملي السندات ب 30.000 درهم سنويا.	
القانون المغربي المحكمة التجارية للرباط	القانون المطبق المحكمة المختصة

خصائص الشطر "C"**يسعر فائدة قابل للمراجعة سنوياً، لأجل لا محدود وغير مدرج في بورصة الدار البيضاء**

طبيعة الأسهم	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامنها
الحد الأقصى للشطر	300.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	3.000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية الأولية	100.000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 15 يوليوز 2022 مع احتساب اليوم الأخير من العملية.
تاريخ الانتفاع	20 يوليوز 2022
الاستحقاق	لأجل لا محدود
طريقة التخصيص	تناسبياً (بدون أفضلية بين الأشرط)
علاوة المخاطرة	250 نقطة أساس
سعر الفائدة الإسمي	

قابل للمراجعة سنوياً

بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الاسمي سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعاً (السعر النقدي) المحدد اعتماداً على منحى الأسعار المرجعية في السوق الأولية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 5 يوليوز 2022 أي 1,81%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بقيمة 250 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي نسبته 4,31%.

وعند كل تاريخ سنوي، سعر الفائدة المرجعي هو سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعاً (سعر فائدة نقدي) المحتسب بالرجوع لمنحى الأسعار المرجعية للسوق الأولية لسندات الخزينة الصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسمة بخمسة أيام عمل.

في حالة عدم تثبيت السعر خلال هذه الحصة، فإن سعر الفائدة المعتمد هو السعر المثبت خلال الحصة السابقة.

في حالة عدم تثبيت السعر خلال الحصتين الأخيرتين لتثبيت سعر فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعاً التي تسبق بخمس أيام عمل التاريخ السنوي للقسمة، وسيتم معاينة أو احتساب سعر الفائدة المرجعي انطلاقاً من منحى الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعاً كما يصدره بنك المغرب خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي للقسمة.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة (250 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف القرض الفلاحي للمغرب لحاملي السندات على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma)، داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنوياً تاريخ مراجعة سعر الفائدة .

طريقة حساب سعر الفائدة المرجعي

يتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لـ 52 أسبوعاً (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعاً (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

$$(((\text{السعر الحسابي} + 1) ^ (k / \text{عدد الأيام الصحيح} * (1 - k/360) : k$$

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوماً

تاريخ تحديد أسعار الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنوياً في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 30 يونيو من كل سنة.

ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنوياً تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 يوليو من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 يوليو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال.

ويمكن للقرض الفلاحي للمغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلياً أو جزئياً) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعاً لطلب من بنك المغرب). وتبعاً لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف القرض الفلاحي للمغرب أو يتم اعتباره مبلغاً مراكماً أو مستحقاً لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها القرض الفلاحي للمغرب. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلاً دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم القرض الفلاحي للمغرب بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقاً للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

✚ يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

✚ تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

✚ لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد

موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
 تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
 لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛

تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛

تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛

لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛

لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة؛

و

لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف القرض الفلاحي للمغرب على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان القرض الفلاحي للمغرب.

ويمكن للقرض الفلاحي للمغرب حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.

وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف القرض الفلاحي للمغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف القرض الفلاحي للمغرب على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma).

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح/360]

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال "

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

التسديد المسبق

يمنع على القرض الفلاحي للمغرب القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشرطة السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات.

وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب (www.creditagricole.ma) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » .

وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء

هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمنع القرض الفلاحي للمغرب عن القيام بشراء استرادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر".

ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب www.creditagricole.ma مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره.

وسيقوم القرض الفلاحي للمغرب بإعادة الشراء بشكل تناسي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل القرض الفلاحي للمغرب في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض⁵ قيمة السندات كلما أصبحت كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من المخاطر المرجحة لنسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)⁶

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية

⁵ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للقرض الفلاحي للمغرب معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

⁶ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المتعلقة بالسنة المالية 2021.

لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن.

وسيقوم القرض الفلاحي للمغرب بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للقرض الفلاحي للمغرب (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للقرض الفلاحي للمغرب) . ويتم هذا النشر أيضا من طرف القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) ، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على القرض الفلاحي للمغرب إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة للإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للقرض الفلاحي للمغرب البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة.

يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني (www.creditagricole.ma) وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلية تداول السندات

قابلية للتداول بالتراضي
لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين مؤهلين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام القرض الفلاحي للمغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض

يخضع رأس المال لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها القرض الفلاحي للمغرب أو التي يمكن للقرض الفلاحي للمغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

📌 القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛

📌 المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون القرض الفلاحي للمغرب قد أصدرها في وقت

لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

وتأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس مرتبة السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس النوع.

للتذكير، قام القرض الفلاحي للمغرب بإجراء :

✚ إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في أكتوبر 2019 بمبلغ إجمالي قدره 850.000.000 درهم ؛

✚ إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في دجنبر 2020 بمبلغ إجمالي قدره 200.000.000 درهم ؛

ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	

قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 6 يوليوز 2022 في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا.

علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C) سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

ويقوم الوكيل المؤقت، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات من أجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيلة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف القرض الفلاحي للمغرب :

✚ إصدار سندات اقتراض تابعة (900 مليون درهم) في 2015 ؛

✚ إصدار سندات اقتراض تابعة (600 مليون درهم) في 2016؛

✚ إصدار سندات اقتراض تابعة (1000 مليون درهم) في 2017 ؛

✚ إصدار سندات اقتراض تابعة (500 مليون درهم) في 2018 ؛

✚ إصدار سندات اقتراض تابعة (450 مليون درهم) في 2019 ؛

✚ إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (200 مليون درهم) في 2020؛

من ناحية أخرى، واكب مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب باعتباره مستشارا جبائيا خلال المراقبة الجبائية التي همت الفترة 2010-2005 .

وفضلا عن المهام المذكورة أعلاه، لا يملك مكتب حديد أية مهمة تجاه القرض الفلاحي للمغرب ولا تربطه أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع هذا الأخير.

وتم إخبار حاملي السندات بأن أتعاب الوكيل المؤقت وكذا الوكيل النهائي لكتلة حاملي السندات ب 30.000 درهم سنويا.

القانون المطبق القانون المغربي

القسم الثاني : معلومات حول المصدر

I- معلومات عامة

اسم الشركة	القرض الفلاحي للمغرب
المقر الرئيسي	ساحة العلويين ص ب 49 الرباط 10 000
الهاتف / الفاكس	الهاتف : 0 537 20 82 19 / 26 الفاكس : 0 537 70 78 32
العنوان الإلكتروني	https://www.creditagricole.ma/fr/le-groupe
الموقع الإلكتروني	www.creditagricole.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	04/12/1961
تاريخ التحول إلى شركة مساهمة	18 دجنبر 2003 بعد نشر الظهير الشريف رقم 1-03-221 الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1424 والذي سمي بظهير إصلاح القرض الفلاحي والذي على غرارته تم تحويل مؤسسة القرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	السجل التجاري الرباط 58873
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	وفقاً للمادة 3 من القانون الداخلي للقرض الفلاحي للمغرب، تتجلى أهداف هذه الشركة في: 1- المهمة الأساسية : تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي المغربي في تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي بهدف: • تسهيل وصول المزارعين إلى وسائل استغلال حديثة ومُدرة للأرباح. • تعبئة المدخرات الوطنية لصالح التنمية القروية. • تطوير الخدمات المصرفية لدى المزارعين والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات بنكية مناسبة. دعم إنشاء المشاريع الزراعية من خلال تحسين حصولها على القروض. • تعزيز الاستشارة والخبرة لصالح المزارعين لزيادة إنتاجهم. • تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إدخال الصناعة الزراعية والتسويق . • دعم الاقتصاد الاجتماعي للإنتاج والخدمات المرتبطة بالاقتصاد القروي. كما يُمكن أن تكون الشركة مسؤولة على جميع المهام التي تهتم الشأن الوطني أو الإقليمي المرتبط بالفلاحة وبالتنمية القروية. 2 مهام الخدمة العامة : يضمنُ القرض الفلاحي للمغرب لصالح الدولة وفقاً لقرارات الحكومة، مهام الخدمة العامة عبر تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة 4 من القانون رقم 15-99. لهذا الغرض، يُمكن للشركة عقد اتفاقيات مع الدولة لتنفيذ عمليات بدأتها هذه الأخيرة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد القروي، والدعم أو الأنشطة الزراعية. تُحدّد هذه الاتفاقيات القطاعات، المستفيدين، الشروط، الأحكام بالإضافة إلى الموارد ويمكنُ أن تتضمن على وجه الخصوص العمليات التالية: • اتفاقيات تمويل الاستغلال الزراعي بشقيه، الصغير والمتوسط ويُمكن أن تمتد إلى الاستغلالات الزراعية الكبرى في الحالات التي تحددها النصوص التنظيمية.

- الاتفاقيات الضرورية لإعادة جدولة القروض الممنوحة للمزارعين في الظروف الاستثنائية.
- جميع العمليات، المساعدات، الأقساط أو أسعار الفائدة المقررة من قبل الدولة.

3 العمليات البنكية الشاملة :

يُمكنُ للبنك أن يقوم كما جرت عليه العادة بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف الحامل للقانون رقم 1-93-147 والصادر بتاريخ 15 محرم 1414 (6 يوليوز 1993) والمتعلق بممارسة نشاط المؤسسات الائتمانية ومراقبتها ونظامها الأساسي.

4 عمليات أخرى:

يُمكنُ للبنك عموماً القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة وغير المنقولة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بغرضها والتي من شأنها تطوير التنمية.

-// بنية المساهمين

الجدول 1 : تطور بنية المساهمين

المساهمون	2003			2005			2007		
	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
الدولة المغربية	12,000,000	100%	100%	22,000,000	78%	78%	22,000,000	78%	78%
MAMDA	0	0.00%	0.00%	987,180	3.50%	3.50%	987,180	3.50%	3.50%
MCMA	0	0.00%	0.00%	987,179	3.50%	3.50%	987,179	3.50%	3.50%
BNDE	0	0.00%	0.00%	4,230,769	15%	15%	0	0.00%	0.00%
CDG	0	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	2,820,513	10%	10%
اطنلاطاً	0	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	705,128	2.50%	2.50%
سند	0	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	705,128	2.50%	2.50%
المجموع :	12,000,000	100%	100%	28,205,128	100%	100%	28.205.128	100%	100%

المساهمون	2008/2009			2010			2011/2014		
	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
الدولة المغربية	22,000,000	78%	78%	26,011,878	75%	75%	28,716,408	75%	75%
MAMDA	987,180	3.50%	3.50%	1,700,318	5%	5%	1,869,350	5%	5%
MCMA	987,179	3.50%	3.50%	1,700,317	5%	5%	1,869,350	5%	5%

10%	10%	3,818,250	10%	10%	3,460,297	10%	10%	2820513	BNDE
2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	705,128	CDG
2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	705,128	أطلانطا
100%	100%	28.205.128	100%	100%	34602958	100%	100%	28.205.128	سند

2015 إلى مارس 2022			
المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
الدولة المغربية	31.780.465	75.18%	75.18%
MAMDA	3.134.311	7.41%	7.41%
MCMA	3.134.311	7.41%	7.41%
CDG	4.227.678	10%	10%
المجموع :	42.276.765	100%	100%

بمقتضى المادة رقم 2 من القانون 15-99 القاضي بتعديل القرض الفلاحي للمغرب، تمتلك الدولة المغربية 51 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. لا يمكن لأي شخص اعتباري أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر حصة تفوق 15 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يمتلك حصة تفوق 5 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب.

كما تجدر الإشارة إلى أطلانطا- سند لا يشكلان جزءا من المساهمين في القرض الفلاحي منذ يناير 2015. وتم شراء الأسهم التي تم تفويتها من طرف MAMDA-MCMA التي تملك الآن ما مجموعه 14,8 بالمائة من رأس المال، مما يعزز الشراكة الاستراتيجية مع القرض الفلاحي للمغرب.

III- تشكيل مجلس الإدارة الجماعية

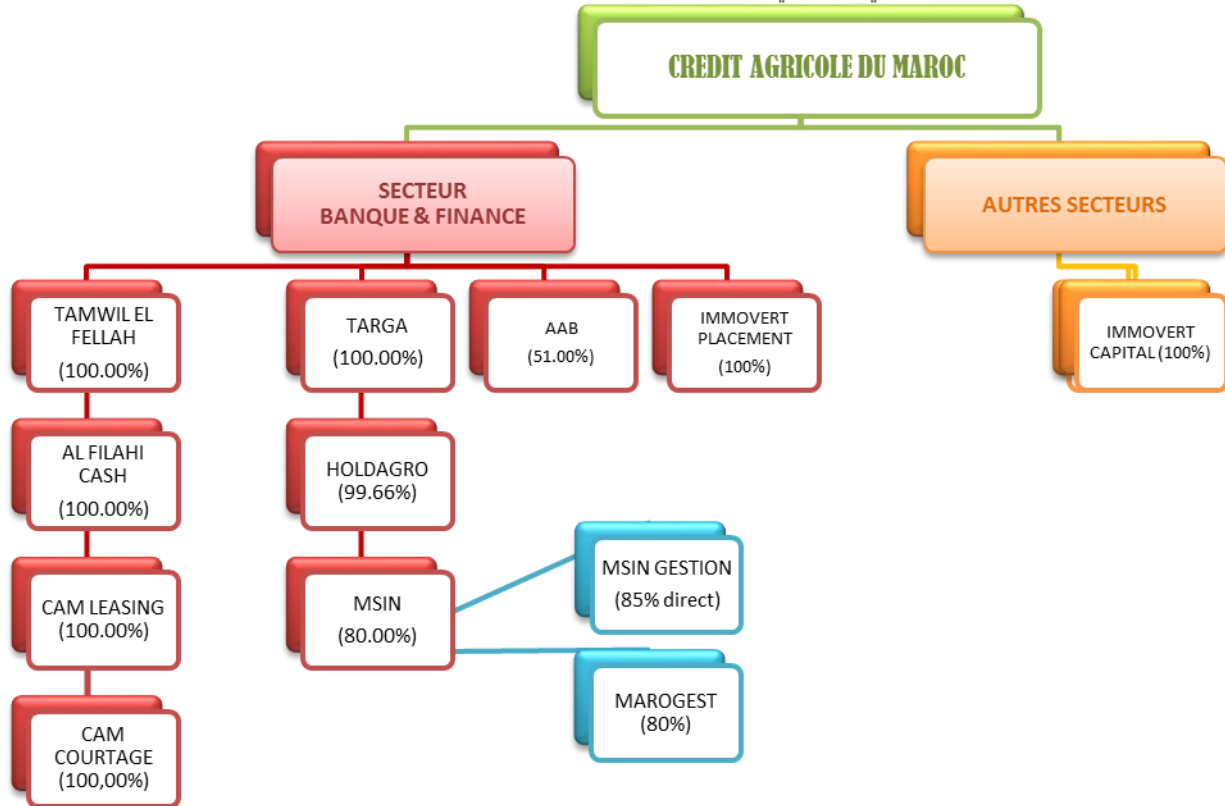
يسهر مجلس الإدارة الجماعية بشكل جماعي على تسيير الشركة

الجدول : تشكيل مجلس الإدارة الجماعية (31 مارس 2022)

تاريخ نهاية المهام	تاريخ		الاسم العائلي والشخصي	المنصب
	تجديد المهام	التعيين		
الجمعية العامة التي ستبث في حسابات	مجلس رقابة 8 مارس 2022	فاتح يونيو 2004	طارق السجلماسي	رئيس مجلس الإدارة الجماعية
		30 مايو 2016	جمال الدين الجمالي	عضو مدير عام
		18 يوليوز 2019	فؤاد شكري	عضو مدير عام
		18 يوليوز 2019	عبد المنعم دينيا	عضو مدير عام

السنة المالية 2027	18 يوليوز 2019	عضو أمين عام	مريم الإدريسي القيطوني
--------------------	----------------	--------------	------------------------

المصدر : القرض الفلاحي للمغرب

IV- الهيكل التنظيمي القانونيa. الهيكل التنظيمي القانوني إلى غاية 31 مارس 2022⁷

بغية الارتقاء إلى أجود المعايير في المؤسسات المالية، حدد القرض الفلاحي للمغرب هدفين (أولا) توسيع نشاطه من أجل تلبية احتياجات زبائنه المميزين و (ثانيا) تعزيز تموقعه في بعض القطاعات الاستراتيجية. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة، تمثلت أهم التغيرات التي طالت الهيكل التنظيمي القانوني للقرض الفلاحي للمغرب في :

تغيرات 2018 و 2019

- مساهمة القرض الفلاحي للمغرب في رأسمال AMIFA في حدود 40% (طريقة حقوق الملكية) ؛
- تحويل السلف الأخضر إلى CAM LEASING بغية توسيع نشاط البنك من خلال الحصول على ترخيص بنك المغرب بالنسبة لشركتها التابعة المتخصصة في القرض الإيجاري الفلاحي والصناعات الزراعية.

تغيرات 2020 و 2021

- الوساطة في التأمين (القيمة الصافية المحاسبية : 100.000 درهم)، وهي شركة تابعة يتمحور غرضها حول ممارسة مهنة

⁷ يعرض الهيكل التنظيمي أعلاه الشركات التابعة للقرض الفلاحي للمغرب والمساهمات في أكثر من 50 بالمئة من رأس المال

الوساطة في التأمينات في الفروع المرخص لها والأنشطة التي تعتبر مرتبطة بمهنة وسطاء التأمين من خلال القوانين المنظمة لهذه المهنة

- تحويل CAM Gestion إلى الفلاحي كاش. فعقب تعزيز نشاط تدبير الأصول من خلال المساهمة في MAROGEST، وسع القرض الفلاحي للمغرب نشاطه من خلال إنشاء شركته التابعة المتخصصة في الأداء.

V- وصف موجز للنشاط

تطور ودائع وقروض القرض الفلاحي للمغرب

a. تطور القروض

الجدول 2 : تطور بنية القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي للمغرب (حسابات الشركة)⁸

بملايين الدراهم	Δ%	2021	Δ%	2020	2019
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة (1)	150,56%	4 445	-34,44%	1 774	2 706
ب % من مجموع الحصيلة		4,75%		2,03%	3,26%
مستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالاطلاع	154,66%	3 864	-16,20%	1 517	1 811
مستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها لأجل	126,28%	580	-71,33%	257	895
مستحقات على الزبناء (2)	3,92%	89 137	6,92%	85 775	80 226
ب % من مجموع الحصيلة		95,25%		97,97%	96,74%
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	12,95%	43 312	6,84%	38 346	35 890
قروض التجهيز	9,55%	22 678	0,99%	20 701	20 497
القروض العقارية	-0,98%	17 077	-1,74%	17 247	17 552
قروض أخرى	-35,98%	6 069	50,80%	9 480	6 286
مجموع الحقوق الصافية (1) + (2)	6,89%	93 582	5,57%	87 549	82 932

المصدر : القرض الفلاحي للمغرب

عند نهاية السنة المالية 2019، ارتفعت المستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بأزيد من 100% لتصل إلى 2706 مليون درهم، وذلك تبعا لارتفاع المستحقات بالاطلاع (سلفات الخزينة يوما بيوم +869 مليون درهم) والمستحقات لأجل (القيم المستلمة للحفظ لأجل +675 مليون درهم) .

من ناحية أخرى، انتقلت المستحقات على الزبناء إلى 80 مليار درهم في 2019، أي بارتفاع نسبته 7,15%. ويعزى هذا التطور للارتفاع العام لجميع فئات المستحقات :

- 📈 القروض العقارية (+11,58%) بجاري قدره 17,6 مليار درهم.
- 📈 قروض الخزينة وقروض الاستهلاك (+5,24%) بجاري منتقل من 34 إلى 36 مليار درهم
- 📈 قروض التجهيز (+4,79%) بجاري قدره 20 مليار درهم
- 📈 القروض الأخرى (+14,80%) بجاري قدره 6,3 مليار درهم.

إلى غاية متم 2020 ، تراجعت الحقوق على مؤسسات الائتمان بنسبة 34,44% لتبلغ 1774 مليون درهم، تبعا لانخفاض الحقوق عند الاطلاع بنسبة 293 مليون درهم (سلفات الخزينة يوما بيوم -91%)

من ناحية أخرى، انتقلت المستحقات على الزبناء 86 مليار درهم مع متم 2020، أي بارتفاع نسبته 6,92%. ويعزى هذا التطور لارتفاع :

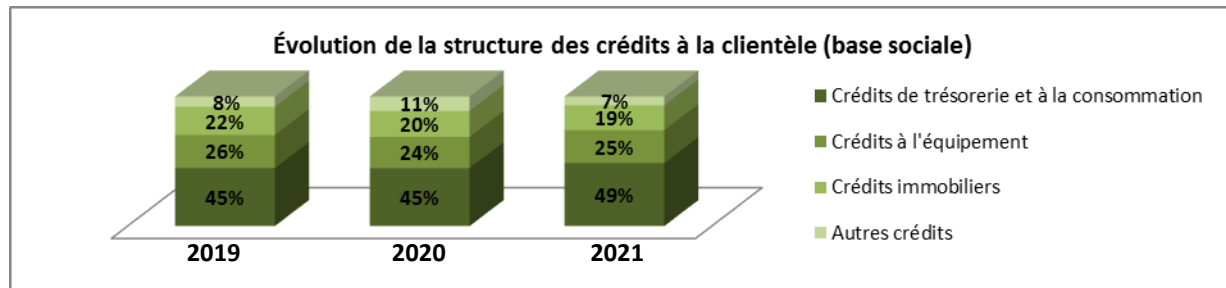
- 📈 قروض الخزينة والاستهلاك (+2,5 مليار درهم) بجاري منتقل إلى 38 مليار درهم ؛
- 📈 القروض الأخرى (+3,2 مليار درهم) بجاري قدره 9,5 مليار درهم.

⁸ تجدر الإشارة إلى أن تطور بنية الحقوق معلقة الأداء في الفترة المدروسة (التمييز بين القروض معلقة الأداء حسب الفئة، نسبة تعثر الأداء، نسبة التغطية...) تم تفصيله في القسم الرابع جدول 68 توزيع جاري القروض

إلى غاية متم 2021 ، ارتفعت المستحقات على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بأزيد من 4445 مليار درهم، لاسيما عقب ارتفاع المستحقات عند الاطلاع بمبلغ 2,3 مليار درهم.
من ناحية أخرى، انتقلت المستحقات على الزبناء إلى 89 مليار درهم ، أي بارتفاع نسبته 3,92%. ويعزى هذا التطور لارتفاع :
📈 قروض الخزينة والاستهلاك (+5 مليار درهم) بجاري منتقل إلى 43 مليار درهم ؛
📈 القروض الأخرى (+2 مليار درهم) بجاري قدره 23 مليار درهم.

تجدر الإشارة إلى أن التغيرات المسجلة على مستوى مستحقات على الزبناء خلال السنة المالية الأخيرة تعزى أساسا لتطور احتياجات الأسر بعد الأزمة الصحية. فقد أدى التضخم المسجل على الصعيد الوطني والبطالة التقنية التي تسببت بها فترة الحجر الصحي إلى انخفاض ملحوظ في مداخيل الخواص، مما رفع من احتياجاتهم ولجوئهم لقروض الخزينة والاستهلاك مقابل القروض العقارية والقروض الأخرى التي سجلت انخفاضا.

تطور بنية القروض للزبناء (أساس حسابات البنك ش.م)



المصدر : القرض الفلاحي للمغرب

خلال الفترة المدروسة، ظلت بنية المستحقات على الزبناء للقرض الفلاحي للمغرب مستقرة مع تراجع في المقابل للقروض الأخرى نسبة إلى قروض الخزينة والاستهلاك.

b. تطور الودائع

9 الجدول 3 : تطور بنية الودائع المحصلة من طرف القرض الفلاحي للمغرب (حسابات الشركة)

2019	2020	Δ%	2021	Δ%	بملايين الدراهم
12 322	14 768	19,85%	13 307	-9,89%	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها (1)
11,28%	13,53%		12,79%		ب% من مجموع الموارد
421	1703	304,96%	1696	-0,42%	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها للاطلاع
11 901	13 065	9,77%	11 611	-11,13%	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها لأجل
78 718	83 291	5,81%	90 703	8,90%	ودائع الزبناء (2)
70,83%	86,47%		87,21%		ب% من مجموع الموارد
40 494	43 545	7,53%	47 822	9,82%	حسابات دائنة للاطلاع
13 174	13 464	2,21%	14 029	4,20%	حسابات الادخار
22 909	23 052	0,62%	26 367	14,38%	ودائع لأجل
2 141	3 231	50,86%	2 484	-23,12%	حسابات دائنة أخرى
91 040	98 059	7,71%	104 009	6,07%	مجموع الموارد (1) + (2)

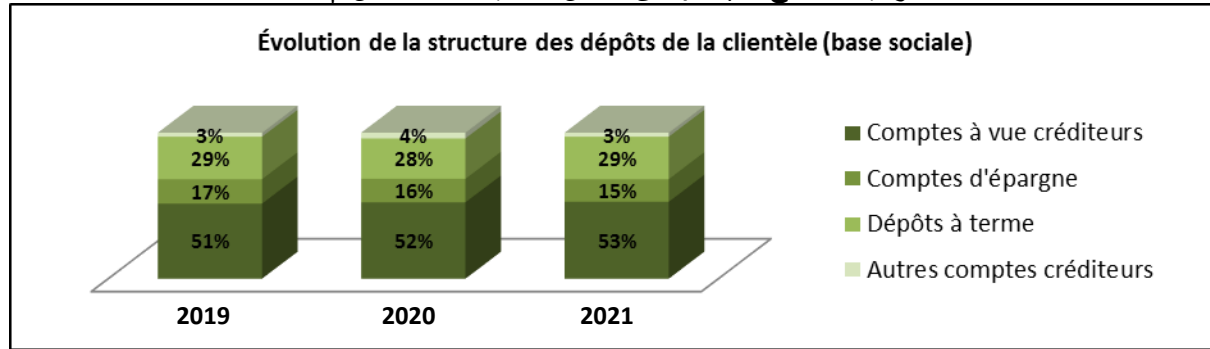
⁹ تم تقديم نسبة التحويل والتعليق عليها في القسم الرابع الجدول 89 : تطور نسبة تحويل الودائع إلى قروض للقرض الفلاحي للمغرب

مع متم السنة المالية 2019، سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها ارتفاعا نسبته 4,03%، لتبلغ 12322 مليون درهم. كما تطورت ودائع الزبناء (+5,86%) بجاري قدره 78,7 مليار درهم.

إلى غاية متم 2020، سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها ارتفاعا نسبته 19,85%، مسجلة بالتالي 14768 مليون درهم. بينما ارتفعت ودائع الزبناء بنسبة 5,81% لتصل إلى 83,3 مليار درهم.

ومع متم السنة المالية 2021، انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 9,89%، لتبلغ 13307 مليون درهم. بينما ارتفعت ودائع الزبناء بنسبة 8,90% لتصل إلى 90,7 مليار درهم. ويفسر هذا الارتفاع أساسا بارتفاع الحسابات عند الاطلاع الدائنة (+4,3 مليار درهم) والحسابات لأجل (+3,3 مليار درهم)

تطور بنية ودائع الزبناء (على أساس حسابات البنك ش.م



المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

طيلة الفترة المدروسة، تبقى بنية ودائع الزبناء مستقرة نوعا ما .

القسم الثالث : البيانات المالية

VI- تحليل الحصيلة

الجدول 4 : حصيلة القرض الفلاحي للمغرب (أصول) حسابات الشركة

الأصول (بآلاف الدراهم)	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة ديون على المؤسسات الائتمانية	1 941 642	8 451 736	335,29%	6 619 812	-21,68%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	1,72%	6,97%		5,18%	
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة(1)	2 705 742	1 774 005	-34,44%	4 444 909	150,56%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,40%	1,46%		3,48%	
للإطلاع	1 810 922	1 517 474	-16,20%	3 864 429	154,66%
لأجل	894 820	256 531	-71,33%	580 480	126,28%
ديون على الزبانة	80 226 417	85 774 611	6,92%	89 136 754	3,92%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	71,09%	70,75%		69,79%	
قروض الخزينة وقروض الإستهلاك	35 890 456	38 346 251	6,84%	43 312 201	12,95%
قروض التجهيز	20 497 403	20 701 293	0,99%	22 677 785	9,55%
القروض العقارية	17 552 093	17 247 228	-1,74%	17 077 444	-0,98%
قروض أخرى	6 286 465	9 479 838	50,80%	6 069 325	-35,98%
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	880 278	808 636	-8,14%	1 138 498	40,79%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,78%	0,67%		0,89%	
سندات المعاملات والتوظيف	12 782 268	8 364 439	-34,56%	9 664 318	15,54%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	11,33%	6,90%		7,57%	
سندات الخزينة والقيم المماثلة	8 614 828	5 049 365	-41,39%	6 079 902	20,41%
سندات الديون الأخرى	364 474	2 657	-99,27%	128 184	4724,93%
سندات الامتلاك	3 802 965	3 312 418	-12,90%	3 456 232	4,34%
الأصول الأخرى	3 502 688	4 505 103	28,62%	4 877 354	8,26%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	3,10%	3,72%		3,82%	
سندات الإستثمار	2 944 598	3 285 792	11,59%	3 264 058	-0,66%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,61%	2,71%		2,56%	
سندات الخزينة والقيم المماثلة	2 944 598	3 285 792	11,59%	3 264 058	-0,66%
سندات الديون الأخرى					
سندات المشاركة والوظائف المماثلة	749 881	765 822	2,13%	860 320	12,34%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,66%	0,63%		0,67%	
الديون التابعة	840	560	-33,33%	280	-50,00%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,00%	0,00%		0,00%	
ودائع الاستثمار والوكالة بالاستثمار الموظفة	150 000	605 154	303,44%	787 281	30,10%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,10%	0,50%		0,62%	
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك وللإيجار					
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع					
الأصول الثابتة غير الملموسة	410 383	424 197	3,37%	450 510	6,20%

القرض الفلاحي للمغرب

42

	0,35%		0,35%	0,36%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
0,05%	6 474 700	-1,29%	6 471 144	6 555 987	الأصول الثابتة
	5,07%		5,34%	5,81%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
5,35%	127 718 793	7,43%	121 231 199	112 850 725	مجموع الأصول

حصيلة القرض الفلاحي للمغرب (خصوم) حسابات الشركة

الخصوم (بآلاف الدراهم)	2019	2020	2021	Δ%
البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية	12 321 869	14 767 616	13 306 544	-9,89%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	10,92%	12,18%	10,42%	
ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها	420 541	1 703 022	1 695 829	-0,42%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع للإطلاع	11 901 328	13 064 594	11 610 715	-11,13%
لأجل	78 717 939	83 291 413	90 702 574	8,90%
ودائع الزبانة	69,75%	68,70%	71,02%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	40 494 154	43 544 786	47 822 317	9,82%
حسابات دائنة للإطلاع	13 173 773	13 464 256	14 029 495	4,20%
حسابات الإيداع	22 908 543	23 051 662	26 367 002	14,38%
ودائع لأجل	2 141 470	3 230 709	2 483 760	-23,12%
حسابات دائنة أخرى	7 492 364	7 540 681	7 997 069	6,05%
سندات الدين المصدرة	6,64%	6,22%	6,26%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	7 492 364	7 540 681	7 997 069	6,05%
سندات الدين المتداولة				
إصدار سندات				
سندات الديون الأخرى المصدرة	1 401 621	1 646 730	1 122 866	-31,81%
الخصوم الأخرى	1,24%	1,36%	0,88%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	1 168 022	1 827 121	2 091 796	14,49%
مخصصات المخاطر والتكاليف	1,04%	1,51%	1,64%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع				
مخصصات منظمة				
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	7 157	7 157	7 157	
الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية	0,01%	0,01%	0,01%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	4 331 295	4 531 760	4 531 123	-0,01%
الديون التابعة	3,84%	3,74%	3,55%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع				
فجوات إعادة التقييم				
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2 780 345	2 800 467	3 391 045	21,09%
الاحتياطات والعلاوات المرتبطة برأس المال	2,46%	2,31%	2,66%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	4 227 677	4 227 677	4 227 677	
رأس المال	3,75%	3,49%	3,31%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع				
المساهمون. رأس المال غير المدفوع(-)				
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع		382 315	-	-100,00%
تأجيل من جديد(+/-)		0,32%		
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع				
النتائج الصافية رهن التخصيص(+/-)				
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	402 437	208 264	340 942	63,71%
النتيجة الصافية للسنة المالية(+/-)	0,36%	0,17%	0,27%	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	112 850 725	121 231 199	127 718 793	5,35%
مجموع الخصوم				

الجدول 4 : تطور الحصيلة الموطدة للقرض الفلاحي للمغرب

الأصول (بآلاف الدراهم)	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية	2 003 078	8 589 438	328,81%	6 782 935	-21,03%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	9 467 199	5 045 664	-46,70%	4 115 349	-18,44%
أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة	9 318 699	4 272 497	-54,15%	3 988 709	-6,64%
أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة	148 500	773 167	420,65%	126 640	-83,62%
أدوات التغطية المشتقة				0	
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	3 700 283	3 779 982	2,15%	6 026 363	59,43%
أدوات الديون المخصصة ل JV لرؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير	3 405 454	3 451 777	1,36%	5 683 152	64,64%
أدوات الديون المخصصة ل JV لرؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير	294 829	328 205	11,32%	343 211	4,57%
سندات بالكلفة المستهلكة	2 985 478	3 316 717	11,10%	3 284 945	-0,96%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة	2 425 043	1 062 915	-56,17%	3 367 815	216,85%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة	83 946 909	89 683 756	6,83%	93 801 452	4,59%
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة					
استثمارات أنشطة التأمين	41 251	72 003	74,55%	90 411	25,57%
أصول الضريبة المستحقة الدفع	217 503	361 344	66,13%	261 247	-27,70%
أصول الضريبة المؤجلة	1 671 619	1 806 072	8,04%	2 567 548	42,16%
حسابات تسوية وأصول أخرى					
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-0,1		11 646	2,87%
حوص في الشركات حسب طريقة نفس الملكية	1 827 004	2 293 212	25,52%	4 557 984	98,76%
العقارات الإستثمارية	7 295 166	7 556 723	3,59%	5 267 792	-30,29%
الأصول الثابتة	125 382	142 968	14,03%	157 338	10,05%
الأصول الثابتة غير الملموسة	306 908	306 908	0,00%	306 908	0,00%
فوارق الامتلاك					
مجموع الأصول IFRS	116 012	124 017	6,90%	130 599	5,31%
	823	702		734	

الخصوم (آلاف الدراهم)	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية	23 263	14 015	-39,75%	28 971	106,72%
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	23 263	14 015	-39,75%	28 971	106,72%
خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملة					
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة					
أدوات التغطية المشتقة	12 808 935	15 080 849	17,74%	13 661 557	-9,41%
ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها	79 109 012	83 981 748	6,16%	91 904 422	9,43%
ديون تجاه الزبناء	7 492 364	7 540 681	0,64%	7 997 069	6,05%
سندات الدين المصدرة	86 303	100 985	17,01%	86 197	-14,64%
خصوم الضريبة الجارية	1 016 486	1 000 781	-1,55%	1 117 741	11,69%
خصوم الضريبة المؤجلة	2 349 022	2 774 115	18,10%	2 408 107	-13,19%
حسابات تسوية وخصوم أخرى	338 732	355 288	4,89%	336 028	-5,42%
مخصصات المخاطر والتكاليف	12 174	7 169	-41,11%	7 162	-0,10%
الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية	4 382 358	4 582 821	4,57%	4 517 463	-1,43%
الديون التابعة	5 653 042	5 653 042	0,00%	5 670 797	0,31%
الرأسمال والاحتياطات المرتبطة					

-6,00%	2 557 957	29,45%	2 721 285	2 102 152	احتياطات موطدة
-4,31%	2 326 994	35,53%	2 431 834	1 794 331	- حصة المجموعة
-20,21%	230 963	-5,97%	289 451	307 821	- حصة الأقلية
-34225,36%	-81 218	-98,78%	238	19 482	أرباح أو خسارات كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
89,31%	387 481	-66,96%	204 684	619 498	النتيجة الصافية للسنة المالية
52,72%	406 014	-58,18%	265 859	635 678	- حصة المجموعة
69,70%	-18 533	-278,09%	-61 175	-16 180	- حصة الأقلية
5,31%	130 599	6,90%	124 017	116 012	مجموع الخصوم
	734		702	823	

VII- حساب العائدات والتكاليف السنوي

حساب العائدات والتكاليف - حسابات الشركة

بآلاف الدراهم	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
عائدات الاستغلال البنكي	5 989 320	6 175 215	3,10%	6 299 073	2,01%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الإئتمان	30 824	25 075	-18,65%	32 180	28,33%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع الزبانة	4 493 832	4 497 323	0,08%	4 956 441	10,21%
الفوائد و المنتجات المماثلة على سندات الائتمان	110 287	181 878	64,91%	187 975	3,35%
منتجات على سندات الامتلاك	35 883	27 630	-23,00%	32 141	16,32%
عمولات على الخدمات	493 856	490 545	-0,67%	525 602	7,15%
منتجات بنكية أخرى	824 638	952 763	15,54%	564 735	-40,73%
تكاليف الاستغلال البنكي	2 219 446	2 258 778	1,77%	2 150 424	-4,80%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الإئتمان	399 716	472 653	18,25%	428 492	-9,34%
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبانة	1 122 239	1 091 347	-2,75%	1 149 426	5,32%
الفوائد والتكاليف على سندات الديون المصدرة	197 121	211 597	7,34%	206 315	-2,50%
تكاليف بنكية أخرى	500 370	483 181	-3,44%	366 190	-24,21%
العائد الصافي البنكي	3 769 874	3 916 437	3,89%	4 148 649	5,93%
منتجات الاستغلال غير البنك	275 578	169 074	-38,65%	156 037	-7,71%
تكاليف الاستغلال غير البنكية	117 193	101 917	-13,03%	96 437	-5,38%
تكاليف العمال	1 959 560	1 988 312	1,47%	2 007 004	0,94%
رسوم وضرائب	1 121 174	1 124 223	0,27%	1 120 919	-0,29%
تكاليف خارجية	35 377	37 349	5,57%	38 014	1,78%
التكاليف العامة للاستغلال	555 849	607 002	9,20%	625 048	2,97%
DAP الأصول غير الملموسة والملموسة	47 681	42 542	-10,78%	50 949	19,76%
التكاليف العامة للاستغلال	199 480	177 196	-11,17%	172 074	-2,89%
مخصصات للديون والالتزامات للتوقيع	1 898 808	2 073 622	9,21%	2 259 168	8,95%
خسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	921 409	912 898	-0,92%	1 067 458	16,93%
المخصصات الأخرى	634 020	345 507	-45,51%	649 540	88,00%
المخصصات والخسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	343 380	815 216	137,41%	542 169	-33,49%
-استرداد مخصصات الديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة	502 834	507 801	0,99%	597 302	17,63%
-استرداد القروض المهلكة	401 659	442 343	10,13%	402 673	-8,97%
استرداد المخصصات الأخرى	34 981	43 268	23,69%	116 903	170,18%
استرداد مخصصات واسترجاع الديون المهلكة	66 194	22 190	-66,48%	77 726	250,27%
نتيجة جارية	572 725	429 461	-25,01%	539 380	25,59%
منتجات غير جارية	1 257	3 503	178,65%	3 467	-1,02%
تكاليف غير جارية	107 748	147 179	36,60%	149 428	1,53%
النتيجة قبل احتساب الضريبة	466 234	285 785	-38,70%	393 419	37,66%
الضريبة على الأرباح	63 798	77 521	21,51%	52 477	-32,31%
النتيجة الصافية للسنة المالية	402 437	208 264	-48,25%	340 942	63,71%

تطور حساب العائدات والتكاليف الموطد لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب

آلاف الدراهم	2019	2020	Δ%	2021	Δ%
فوائد ومنتجات مماثلة	4 831 529	4 929 976	2,04%	5 317 790	7,87%
فوائد وتكاليف مماثلة	1 759 777	1 871 284	6,34%	1 857 924	-0,71%
هامش الفوائد	3 071 752	3 058 692	-0,43%	3 459 865	13,12%
العمولات الملموسة	529 691	519 476	-1,93%	561 563	8,10%
العمولات المقدمة	19 616	25 178	28,35%	41 581	65,15%
هامش على العمولات	510 075	494 298	-3,09%	519 982	5,20%
+/- صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية					
+/- صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الناتج	567 910	741 291	30,53%	496 356	-33,04%
الأرباح أو الخسائر الصافية على أصول/ خصوم المعاملات	509 703	634 704	24,52%	372 295	-41,34%
الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول والخصوم بالقيمة العادلة على النتيجة	58 207	106 587	83,12%	124 061	16,39%
صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	36 813	17 709	-148,11%	5 089	71,26%
صافي الأرباح أو الخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	36 870	-21 162	-157,40%	6 376	69,87%
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (الربحيات)	-57	3 453	6157,89%	1 287	-62,74%
صافي الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع					
صافي الأرباح/ الخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة					
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة					
ضمن الأصول المالية					
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة					
ضمن الأصول المالية					
العائد الصافي لأنشطة التأمين					
عائدات الأنشطة الأخرى	104 986	29 955	-71,47%	134 805	350,03%
تكاليف الأنشطة الأخرى	218 287	226 229	3,64%	258 719	14,36%
العائد الصافي البنكي	4 073 249	4 080 298	0,17%	4 347 200	6,54%
التكاليف العامة للاستغلال	1 950 814	1 981 033	1,55%	1 988 413	0,37%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	407 995	352 305	-13,65%	339 357	-3,68%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	1 714 440	1 746 959	1,90%	2 019 430	15,60%
تكلفة المخاطرة	930 774	1 612 319	73,22%	1 654 880	2,64%
نتيجة التشغيل	783 666	134 640	-82,82%	364 550	170,76%
+/- حصة الحصيلة الصافية للشركات وفق طريقة نسبة الملكية					
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	68 895	8 078	-111,73%	220 253	2826,44%
تغيرات قيم فوارق الاقتناء					
النتيجة قبل احتساب الضريبة	852 561	124 181	-85,43%	582 886	369,38%
الضريبة على الأرباح	233 063	-80 503	-134,54%	195 406	142,73%
النتيجة الصافية	619 498	204 684	-66,96%	387 481	89,31%
النتيجة خارج المجموعة	-16 180	-61 175	-278,09%	18 533	69,70%
النتيجة الصافية - حصة المجموعة	635 678	265 859	-58,18%	406 014	52,72%
النتيجة للسهم (بالدرهم)	15	6	-58,08%	10	52,66%
النتيجة للسهم (بالدرهم)	15	6	-58,08%	10	52,66%

القسم الرابع المخاطر

1- المخاطر المتعلقة بالمصدر

a. مخاطر الائتمان

يقصد بخطر القرض خطر ألا يتمكن نظير من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يتعلق هذا الخطر أساسا بالقروض التي منحها داخل وخارج الحصيلة

وظيفة تدبير مخاطر الائتمان

يولي البنك أهمية خاصة لتنفيذ تنظيم من خلال وضع أسلوب حكمة فعال وكاف للمساهمة في التحكم الجيد في مخاطر الائتمان .
وتتم مركزة تدبير مخاطر الائتمان على مستوى مجال تدبير مخاطر الائتمان. وتتولى هذه الوظيفة تحديد ومراقبة ووقاية والتحكم في مخاطر الائتمان مع السهر على احترام المقتضيات التنظيمية في مجال تدبير مخاطر الائتمان.
وبحكم ارتباطه المباشر برئيس مجلس الإدارة الجماعية، يتيح تموقع مجال تدبير مخاطر الائتمان الرصد السريع لمواطن الضعف التي تم كشفها وإبلاغها عناية خاصة من طرف المسؤولين عن مجلس الإدارة الجماعية.
ويتضمن مجال تدبير مخاطر الائتمان عدة مكونات تنظيمية (قطب تدبير مخاطر الائتمان، قطب الهندسة المالية والتعهدات، قطب إنجاز التعهدات وقطب تعهدات المقاولات الصغرى والمتوسطة والمهنيين الذي يتضمن مركزا للدراسات وقروض المقاولات الصغرى المكلف بتنفيذ ووضع برنامج المستثمر القروي) التي تتكامل فيما بينها للتوفر على صورة أفقية وموضوعية لمخاطر الائتمان، وتتبع جودة المحفظة ثم التأكد من احترام وتنفيذ السياسة العامة للبنك في مجال التعهدات والتحكم في مخاطر الائتمان.
يولي القرض الفلاحي للمغرب أهمية خاصة لتنفيذ تنظيم متين، تنفيذ طريقة حكمة فعالة من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها ومن أجل تنمية مهن البنك مع ضمان استدامتها .

ترتكز حكمة مخاطر القروض على المبادئ التالية :

- 🌱 احترام الحكمة الجيدة لمخاطر القرض المرتبطة بآليات المراقبة الداخلية وتسيير خطر الائتمان،
- 🌱 وضع حكمة تعزز الشمولية، التقرير السريع عن المشاكل وعدم كفاية الهيئة المسيرة،
- 🌱 تحديد التخصيصات وطرق عمل مجموع الهيئات: موائيق اللجان الاستراتيجية ومذكرات العمل للجان العملية،
- 🌱 اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمخاطر القرض على أعلى مستويات البنك،
- 🌱 اتخاذ القرار بشكل جماعي تسفر عن إنشاء لجان على جميع مستويات الفرع،
- 🌱 تحديد إطار عمل تنظيمي يوضح صلاحيات ومسؤوليات واختصاصات الكيانات المختلفة المشاركة في إدارة المخاطر،
- 🌱 إنشاء تنظيم ملائم للحجم وللطبيعة، لحجم العمليات وتعقيد المخاطر الكامنة للبنك وأنشطته،

- الفصل الواضح ما بين المسؤوليات: مسؤولية المراقبة، مسؤولية القياس، والإشراف على مخاطر القرض المتقاسمة ما بين الهيئات التشغيلية، المراقبة الداخلية وهيئات الحكامة،
- إنشاء الهيكل التنظيمي الذي يعزز أخذ القرار بشكل فعال، تحمل موظفي البنك المسؤولية وتعزيز الشفافية،
- إدماج وظيفة خطر القرض في التخطيط الاستراتيجية،
- الحفاظ على استقلالية وفعالية عملية الفحص ومراقبة المخاطر،
- الإشراك القوي لمجموع موظفي البنك في مسلسل إدارة المخاطر، تعزيز ثقافة المخاطر، انطلاقا من مجلس الرقابة وصولا إلى الفرق التشغيلية.

2. 1 السياسة العامة لمخاطر الائتمان

تهدف السياسة العامة لمخاطر الائتمان لتشكيل إطار آمن للتدخل يتيح التنمية المضبوطة لأنشطة البنك، طبقا لتوجهاتها الاستراتيجية .

وتتخذ عدة اشكال : قطاع النشاط والوظيفة وقطاع السوق والجهة.

وفي مرحلة أولى، تتم المصادقة على هذه السياسة من طرف مجلس الإدارة الجماعية، قبل المصادقة عليها من طرف مجلس الرقابة من خلال لجنة المخاطر الكبرى.

وبالنظر لطبيعة النشاط البنكي، يجب أن تتصف هذه السياسة بالدينامية والاستشراق والتطور والملاءمة . وتتم مراجعتها بشكل منتظم لوقوع أي حدث داخلي أو خارجي بطبيعة تؤثر على مخاطر البنك.

ويقوم تنفيذ هذه السياسة على ترسانة تنظيمية داخلية محكمة ومطابقة لأجود السياسات في المجال وملائمة لطبيعة الأنشطة ومنسجمة مع الأهداف واستراتيجية البنك. ويغطي مجمع مساطر تدبير مخاطر الائتمان من خلال مساطر ومواثيق وجذاذات المنتجات والمعايير البيانية للتمويل وسجل اللجان والصلاحيات ويحدد الجميع مدى وشروط ممارسة أنشطة ضبط وتنبع المخاطر.

وتتمحور السياسة العامة لمخاطر ائتمان البنك حول المبادئ التالية :

- الأخلاقيات والمطابقة
- جماعية اتخاذ القرارات
- احترام المساطر في تحليل المخاطر
- الفصل بين الوظيفة التجارية ووظيفة مراقبة وتدبير المخاطر
- التأمين القبلي لأنشطة الائتمان من خلال انتقاء صارم للزبناء والمشاريع المطلوب تمويلها
- تفاعل في تتبع الزبناء في وضعية صعبة وتحصيل المستحقات
- مردودية العمليات

3. 1 تدابير تتبع مخاطر الائتمان

a. تدابير منح القروض

i. المبادئ التوجيهية

- تعتمد آلية منح القرض على المبادئ الأساسية التالية :
- التأمين المسبق لأنشطة القروض من خلال انتقاء دقيق للزبانة والمشاريع التي يجب تمويلها،
 - تقييم الزبون من خلال معرفة معمقة لنشاطه ووضعه وقت المنح،

- تنفيذ نظام تفويض متوازن ومراقب يعين مستويات سلطة منح القرض،
- اتخاذ القرارات بشكل جماعي من خلال تخويل المسؤولية للجان ذات مستويات كفاءة مختلفة،
- تشكيل ملف كل عملية قرض ومراجعته على الأقل سنويا بالنسبة للمقاولات وفي كل مناسبة هامة بالنسبة لوضعية الزبون،
- تحديث الكفاءات حسب مستوى خطر كل نوع من أنواع الزبانة وطبيعة المنتج المطلوب،
- هيكلة عمليات القرض: موضوع اقتصادي محقق منه، نضج يتماشى مع موضوع القرض، أمان واضح من حيث القدرة على التسديد، ضمان أو أمان من أجل دعم وضع البنك من خلال عقد القرض،
- تنقيط الزبانة واستعمالها خلال المنح كأداة للمساعدة في اتخاذ القرار،
- استعمال نقاط المنح بالنسبة للخواص ونظام تنقيط بالنسبة للفلاحين،
- استعمال نظام صلاحيات قروض لتسيير تعليمات، تنفيذ وتتبع طلبات القروض،
- نشر الضوابط السابقة قبل الإفراج عن القرض،

ويجب أن يتم هيكلة كل عملية للقروض حسب المساطر الجاري بها العمل ويجب أن تتضمن

- موضوعا : التأكد من التبرير الاقتصادي لعمليات القروض
- بنية : يجب شرح العمليات بكل وضوح وضمن تتبعها
- أجلا : يجب أن تكون آجال تعهدات القروض مطابقة لموضوع القرض
- شفافية : يجب أن تكون مسطرة منح القرض مطابقة لقواعد الأخلاقيات
- أمنا : يجب تحليل وتأكد القدرة على التسديد للطرف المقابل
- ضمانات أو كفالات : يجب أن يتضمن القرض كفالات ويجب أن يتم التأكد من القيمة الاقتصادية لهذه الكفالات عن طريق خبرة وبشكل محين. كما يجب تفصيل المساحة الأصولية للضامنين .

ii. مسار منح القرض

بعد مقابلة مع الزبون و تقييم أولي لوضعيته المالية ونشاطه واحتياجاته، تقوم نقطة البيع بتعبئة طلب القرض من خلال نظام معلوماتي خاص. وبشكل طلب قرض يتضمن جميع المعلومات والوثائق اللازمة والمطابقة للأنظمة والمساطر التي تبين بتفصيل كيفيات تحليل ومعالجة طلبات القروض.

وبعد تحليل كمي وكيفي للملف، تعد نقطة البيع مذكرة تقديمية والتي تتضمن أساسا رأيا مبررا حول الطلب. ثم تقوم بعرضه للموافقة على المستويات العليا وفق المخطط التفويضي للصلاحيات.

وبعد اتخاذ القرار بمنح القرض، يتم إرساله لنقطة البيع. ويتم وضع السلف من طرف الوظيفة الخلفية الجهوية أو المقر الرئيسي وفق مستويات الصلاحيات. ويتم ضمان تتبع مقرب لقرارات لجان القروض وتنفيذها في الآجال المحددة.

ويتم تقديم جميع طلبات منح القروض لاتخاذ القرار للهيئة المختصة وفق مخطط تفويض الصلاحيات. ويضمن هذا المخطط بأن التعهدات الأهم والأكثر مخاطرة سيتم معالجتها على أعلى المستويات، مما يضمن إشراكا ملائما للفريق المسير في اتخاذ قرارات القروض. ويتم وضع نظام للتفويض والذي يحدد مستويات الصلاحيات لمنح القروض بغية التأكد من مطابقة القرارات المتخذة لمسار منح القرض ونزاهة الشحص المفوض.

b. تدابير تقييم مخاطر الائتمان

لتسهيل التقييم الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان، تم وضع أنظمة لتدبير المخاطر :

i. التنقيط الداخلي

يشكل نظام التنقيط الداخلي محور منظومة تدبير مخاطر الائتمان ويقوم على المبادئ الرئيسية التالية :

- ✎ جودة التنقيط التي تسمح بتتبع وقياس وتدبير مضمون لمخاطر الائتمان ؛
- ✎ التناسق بين القرارات المتخذة و مستوى المخاطر الناتج عن كل تنقيط
- ✎ منح تنقيط داخلي وحيد لكل زبون
- ✎ مراجعة مرة واحدة في السنة على الأقل للتنقيط الداخلي للزبون
- ✎ استعمال التنقيط الداخلي كعنصر للمساعدة على اتخاذ القرار
- ✎ تتبع الأطراف المقابلة التي تسجل تراجعاً في جودة المخاطر
- ✎ تقييم جودة تعرضات البنك من خلال تحليل المحفظة المصنفة وتطور توزيعها
- ✎ التقييم الدوري من طرف الهيئة المنظمة واللجان الداخلية المختصة لجودة المحفظة حسب أصناف المخاطر، وذلك من خلال تقارير مجمعة ؛
- ✎ المراجعة الدورية للأداء وقوة نماذج التصنيف في مجال تمييز وتوقع تعثر الزبون.

تتشكل منظومة التنقيط الداخلي من تماذج مناسبة لكل فئة من الأصول ويقصد بها قطاع الزبناء من الأشخاص المعنويين (المقاولات الكبرى و المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جداً) العاملين في القطاع الفلاحي وغيره ، وقطاع الزبناء من الأشخاص الذاتيين خارج القطاع الفلاحي. بالنسبة للنظرء الذين يعملون في مجال الإنعاش العقاري، فيتم تقييمهم من خلال تنقيط المشاريع

يعتمد التنقيط على إعطاء نقطة لكل طرف مقابل بناء على معايير نوعية وكمية حسب سلم داخلي يتكون من 8 أصناف مخاطر متجانسة تعكس احتمالية تقصير النظرء: 7 أصناف بالنسبة للمحفظة الصحية وصنف واحد للمحفظة المتعثرة.

وتم إعداد شبكات التنقيط وتطويرها بناء على معطيات تاريخية ومقاربات قياسية اعتماداً بالأساس على المعرفة المهنية التي راكمها البنك.

وبشكل التنقيط محورا مهما في تقييم جودة تعرضات البنك، وذلك من خلال تحليل المحفظة المصنفة و تطوير توكيعها. علاوة على ذلك، يتم تتبع الأطراف المقابلة التي تسجل تراجعاً في جودة المخاطر على نحو خاص.

ii. تنقيط المنح

بالنسبة لزبناء التقسيط، يتم تدبير قروض الاستهلاك من خلال شريك ويتم تقييمها من خلال نظام تنقيط خاص. والحال نفسه بالنسبة لقروض السكن التي تتوفر على نظام تنقيط خاص.

c. تدابير توجيه مخاطر الائتمان

تمكن تدابير توجيه مخاطر الائتمان من الحد من المخاطر ضمن مستويات مقبولة. وهو يقوم بالأساس على المبادئ الأساسية التالية :

- ✎ تتبع احترام السياسة العامة لمخاطر الائتمان ؛
- ✎ تحديد مخاطر التغيرات المحتملة لظروف السوق والظرفية التي يمكن ان يكون لها تأثير سلبي على أسس البنك ؛
- ✎ إعداد دراسات اقتصادية وقطاعية تتيح توجيه الخيارات الاستراتيجية والمخاطر الناشئة التي بإمكانها أن تصبح ملحوظة ؛
- ✎ الكشف في أقرب وقت ممكن عن الأطراف المقابلة التي لها تعهدات تحمل إشارات متقدمة عن التراجع المفترض بغية القيام بتتبع مقرب ؛
- ✎ المراقبة الدائمة لإنتاج القروض في إطار تنفيذ وتتبع احترام السياسة العامة لمخاطر الائتمان ؛
- ✎ أكبر تفاعل ممكن مع إشارات التعثر المبكرة ؛
- ✎ البحث الدائم عن مؤشرات او إشارات إنذار عن تراجع محتمل للمخاطر
- ✎ تقييم ومراقبة منتظمين لجودة التعهدات حسب محاور التوجيه
- ✎ مراجعة محفظة القروض المنجزة بشكل دوري ؛
- ✎ استعمال التنقيط طيلة حلقة القرض؛

- ضبط ومراقبة المخاطر من خلال تدابير الحدود الداخلية بغية تأطير أفضل لتطور المحفظة ؛
- تدبير وتتبع مخاطر التركيز حسب اشكاله المختلفة ؛
- توجيه نهاية التسعيرة وملاءمته المنتظمة مع تطور المخاطر ؛
- تقييم قدرة البنك على المقاومة في حالة وقوع أحداث قصوى غير منتظرة من خلال تدابير لمحاكاة الأزمة (اختبارات الضغط) ؛
- التبليغ عن أي انحراف مسجل لفائدة أجهزة التسيير والإدارة.

d. تدابير تتبع المستحقات

- تقوم تدابير تتبع المستحقات على الوقاية والتفاعل في تنفيذ حلول التسوية. وترتكز على المبادئ العامة التالية :
- المطابقة مع المقتضيات التنظيمية والمساطر في مجال تتبع المستحقات ؛
 - الوقاية والتفاعل في تنفيذ حلول التسوية الرامية لتجنب كل تراجع في القروض
 - السهر الدائم على الوضع السوي وجودة كافة الأطراف المقابلة الذين يتوفرون على تعهد، مع تتبع مقرب لظروف استعمال القروض الممنوحة؛
 - المسؤولية الأولى لنقطة البيع على محفظة تعهداتها في مجال التحصيل ؛
 - أوجه التكامل والتضامن بين جميع المتدخلين في الشبكة والمقر الرئيسي والمكلفين بالتتبع ؛
 - انعقاد منتظم للجان تتبع المستحقات.

e. تدابير إدارة المخاطر الحساسة

- توافق الديون الحساسة التعهدات المملوكة على أطراف مقابلة تكون قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، الفورية و/او المستقبلية مثيرة للقلق، وبدون أن تقدم عنصرا لتصنيفها ضمن الديون معلقة الأداء.
- ويتمثل تدبير المخاطر الحساسة بالأساس في تحديد ورصد، في أقرب وقت ممكن، لإشارات متقدمة عن تراجع محتمل في جودة الأطراف المقابلة للنك بخصوص تعهدات حتى تتمكن من تتبعها عن كثب.
- وفي مجال التغطية، تسفر الديون الحساسة عن تشكيل مؤونة للمخاطر العامة تساوي على الأقل 10% من الجاري العام، بدون طرح الضمانات من وعاء حساب المؤونات. بيد أن اللجنة يمكنها الرفع من مستوى المؤونة إذا رأت ذلك مناسبا. وعندما يتم سحب الدين من لائحة الديون الحساسة ، يتم استرجاع المؤونة الاقتصادية.
- وتنعقد لجنة إدارة الديون الحساسة مرة كل ثلاثة أشهر. وتقرر بشأن الديون التي يجب إدماجها أو سحبها من لائحة الديون الحساسة ومستوى تمويل كل دين ومخططات العمليات التي يجب اتخاذها ومراجعة التنقيط الداخلي للزبون.

f. تدابير إدارة وتحصيل الديون معلقة الأداء

- إن تخفيض تصنيف الديون هو تدبير مقنن يسمح للبنك بالوقاية ضد مخاطر عدم تسديد الديون. ويهم تخفيض التصنيف الديون معلقة الأداء التي تحيط بها مخاطر عدم تسديد كلي أو جزئي، بالنظر لتراجع قدرة التسديد للطرف المقابل على الفور أو مستقبلا.
- وبالتنظر لدرجة مخاطر الخسارة، يتم توزيع الديون معلقة الأداء إلى ثلاث فئات : الديون قبل مرحلة الشك والديون المشكوك في تحصيلها والديون المهدة.
- وتنعقد لجنة تخفيض التصنيف والتشطيب كل ثلاثة أشهر. تقرر في تخفيض التصنيف و مستوى تمويل الديون وشطبها المحاسبي.

وبخصوص تغطية الديون معلقة الأداء بواسطة المؤونات، فهي تحترم القواعد الصادرة عن بنك المغرب في هذا المجال.
وتكتسي تدابير تحصيل الديون معلقة الأداء أهمية حاسمة في تحسين جودة محفظة التعهدات. وترتكز على المبادئ التالية :

- اعتماد مقارنة استباقية تروم تجنب أي تراجع للديون معلقة الأداء ؛
- إعطاء الأولوية لحلول التسوية الودية مقابل المساطر القانونية ؛
- تقسيم محفظة الديون معلقة الأداء من أجل توجيه جيد للعمليات الواجب اتخاذها؛
- احترام الشكليات و الاجال المحددة قانونا في هذا المجال؛
- اتخاذ القرار بشكل جماعي في مجال تطهير الديون معلقة الأداء من خلال لجان التحصيل؛
- تنفيذ نظام معلوماتي لتحصيل الديون معلقة الأداء ؛
- اعتماد مخطط عمل سنوي ؛
- إعداد لوحات قيادة وتقارير ؛
- تحليل أداء مقدمي الخدمات.

b. مخاطر التركيز

يلعب تنوع محفظة القروض دورا أساسيا في مسار التحكم في المخاطر ويضلل انشغالا دائما ضمن سياسة تدبير مخاطر البنك. ولهذا الغرض، تم إعداد سلسلة من التدابير لتجنب كل مخاطر التركيز التي يمكن ان تؤثر على جودة المحفظة.

تعتبر مخاطر تركيز القروض هي المخاطر المرتبطة بتعرض قد يؤدي إلى خسائر مهمة يمكن أن تهدد الصلابة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على مواصلة أنشطتها الأساسية.

ويمكن أن تنجم مخاطر تركيز القروض جراء التعرض تجاه :

أطراف مقابلة فردية

مجموعات مصالح

اطراف مقابلة تنتمي لنفس قطاعات النشاط أو نفس المنطقة الجغرافية

أطراف مقابلة ترتبط نتائجها المالية بنفس النشاط أو نفس المنتج الأساسي

وبخصوص مخاطر التركيز الفردي ومجموعات المصالح، فهي منظمة من خلال مقتضيات بنك المغرب في مجال توزيع المخاطر. وهذا ما يفترض تدبير المجموعات وفق مسار منمط اعتمادا على تحديد جد واسع لمفهوم مجموعة الأعمال ومقاربة متشاور بشأنها مع الخطوط المهنية.

ويتم تدبير مخاطر التركيز من خلال منظومة للحدود والتي تسمح بالتأكد الدائم من احترام كافة المتطلبات والمبادئ المنصوص عليها وكذا التطور المضبوط للأنشطة بحيث أن هذه الحدود هي موجهة في النهاية لاحتواء مبلغ متحمل للخسائر المقبولة.

وتسطر حدود المخاطر العتبات العامة من خلال تحديد واضح لمستوى المخاطر المقبول انسجاما مع مستوى المخاطر العام للمؤسسة. وهي تهتم مؤشرات المخاطر التي تتيح تأمين تنمية البنك.

وتتخذ حدود التركيز عدة أشكال :

حدود حسب قطاعات النشاط

حدود حسب الشعب

حدود حسب فئة السوق

حدود حسب المنطقة الجغرافية

حدود فردية : حسب مجموعات الأعمال والأطراف المقابلة

وتشكل تدابير الحدود موضوع تتبع منتظم بغية :

مراقبة التعرض لمخاطر التركيز للقروض مقارنة مع العتبات المحددة مسبقا ؛

تحليل وتفسير أهم التطورات المسجلة ؛

إخبار بتطور التعرض لمخاطر الائتمان حول أهم الأطراف المقابلة الفردية ومجموعات الأطراف المقبلة وقطاعات النشاط والجهات ؛

➤ إمكانية الكشف بأكبر سرعة ممكنة عن التجاوزات المحتملة ؛

➤ إخبار الجهاز المسير بالتركيزات التي تتجاوز بعض العتبات المحددة مسبقا ؛

ويضمن هذا الطرح الأسباب والأطراف المقابلة المعنية ومبلغ الالتزام الكلي وعدد التجاوزات ومبلغها؛ إمكانية التنفيذ السريع للتدابير التصحيحية للتخفيف من التعرض لمخاطر الائتمان حول الفئات المحددة .

عندما يظهر تحليل طبيعة المخاطر التركيزات المتعددة بالنظر أساسا للأموال الذاتية والقدرة الربحية و/أو جودة التدابير المخصصة للقياس والمراقبة، يمكن للبنك التقليل من تعرضاته بوتيرة ملائمة للوضعية، بشكل تكون منسجمة مع مساحته المالية و تنظيمه الداخلي.

وتتم مراجعة تدابير الحدود من طرف البنك قدر اللازم ويتم تقييمها في فترات منتظمة. ويتم تتبعها من طرف أجهزة الحكمة الاستراتيجية، وبالأخص لجنة المخاطر الكبرى ولجنة التدقيق.

c. مخاطر السوق

تعريف مخاطر السوق :

يمكن تعريف مخاطر السوق كونها المخاطر المحتملة المتعلقة بتغيرات أسعار الأدوات المالية مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والمواد الأولية... ويمكن أن تقلص هذه الخسائر قيمة محفظة البنك وبالتالي التأثير على أرباحه.

إن لتدبير مخاطر السوق ضمن القرض الفلاحي للمغرب بعد تنظيمي يقوم على فصل تراتبي ومستقل للهيئات التدبيرية وهيئات الرقابة . فأنشطة السوق تعبى ثلاثة أقطاب بغية التأكد من حسن سيرها. وتهدف إلى تدبير ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق بغية الحصول على أفضل ثنائية للمخاطر والمردودية، مع الحفاظ على ملمح في السوق منسجم مع وضع للبنك باعتباره مؤسسة مالية رائدة لتمويل الفلاحة والعالم القروي.

ويعتبر الارتباط هو المفهوم الأساسي المستعمل في معالجة العمليات على مستوى قاعة الأسواق قصد تجنب المخاطر والتأكد من توطيد حصيلة البنك.

ضمن مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، تندرج تدابير إدارة مخاطر السوق في إطار توجيهات السياسة العامة لتدبير مخاطر البنك. مع احترام المتطلبات التنظيمية الجاري بها العمل وتطبيق الممارسات السليمة لتدبير مخاطر السوق التي تم تسطيرها من طرف الهيئات الوطنية والدولية، لاسيما من طرف اتفاقات بازل.

وتغطي تدابير إدارة مخاطر السوق جميع الأنشطة المرخص بها على مستوى قاعة الأسواق. فالمهمة الأساسية لهذه الأخيرة تتمثل في تلبية احتياجات الزبناء في مجال التداول بشأن أسعار العملات والتغطية مقابل مخاطر الصرف وتوظيف فوائض الخزينة. كما تتدخل لحساب البنك في مجال تغطية وضعية الصرف وتدبير محفظة السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة لحسابها الخاص وتدبير الخزينة سواء بالدرهم أو بالعملات الأجنبية.

تتغير محفظة السندات تبعا لعدة عوامل تمثل جميعها مخاطر قد تؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة. ويتم تصنيف هذه المخاطر في فئتين :

a. المخاطر النظامية

يمكن تعريف المخاطر النظامية أو مخاطر السوق على أنها مخاطر تغير في الأسعار لمؤشر اقتصادي تم تسجيله على مستوى السوق. ويتعلق الأمر بالشك في الأرباح الناتجة عن تغيرات في شروط السوق : قيمة السوق أو سعر الفائدة أو سعر الصرف.

مخاطر أسعار الفائدة : تقيس هذه المخاطر درجة تعرض حامل سهم لتطور لاحق للأسعار في السوق. في هذا الصدد، يكون لتطور غير موافق للأسعار تداعيات مباشرة على محفظة السندات لأن هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة. فارتفاع الأسعار في السوق خلال مدة معينة يتجسد منطقيا بانخفاض أسعار السندات.

مخاطر أسعار الصرف : تهتم هذه المخاطر بالإصدارات المعنونة بالعملة الأجنبية وتكمن في إمكانية تغير أسعار العملات مقارنة مع العملة المحلية.

b. المخاطر الخاصة

يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها الخسارة المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك عقب حدث ائتمان مس أحد أطرافه المقابلة. وبشكل أدق، تتضمن مخاطر الائتمان مفهوميين مختلفين حسب حدث الائتمان الذي تسبب في الخسائر : مخاطر التخلف عن الأداء : توافق هذه المخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته، أي تسديد ديونه (المبلغ الأصلي + الفوائد) . وفي هذه الوضعية ، يمكن للبنك أن يتعرض لخسارة إذا لم يتم بتغطية إلا جزء من المبلغ الواجب. مخاطر تراجع جودة القرض : توافق هذه المخاطر تراجع الوضعية المالية للمصدر . وينجم عنه ارتفاع علاوة المخاطر. c. مخاطر أخرى :

مخاطر التركيز او مخاطر التوزيع

يرتبط هذا النوع من المخاطر بحضور تركيز كبير لنفس النوع من الأصول أو نفس الفئة من السوق في المحفظة. لهذا، فتطور هذا النوع من الأصول أو هذا النوع من الأسواق يكون مهيمن في المحفظة.

المخاطر المتعلقة بمحفظة الأسهم وهيئات التوظيف للقيم المنقولة

طبقا للمادة 48 من الدورية 26/G/2006 لبنك المغرب ، تعرف مخاطر السوق على أنها مخاطر الخسائر المتعلقة بتغيرات أسعار السوق وتتضمن :

- المخاطر المتعلقة بالأدوات المتضمنة في محفظة التداول ؛
 - مخاطر الصرف ومخاطر على المنتجات الأساسية بالنسبة لعناصر الحصيلة وخارج الحصيلة من غير تلك التي تضمنها محفظة التداول.
- وتوافق المخاطر المتعلقة بالمحافظ " الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة " إمكانية خسارة في رأس المال بين توقيت الشراء وإعادة بيع السندات. ويتم أخذ هذا الاحتمال بعين الاعتبار من خلال علاوة المخاطرة وهو الفرق بين المردودية المنتظرة من سهم أو هيئة توظيف جماعي للقيم المنقولة بالنسبة لأحد الأصول بدون مخاطر. وتؤدي عمليات السوق إلى عدة حالات للمخاطر منها :

- مخاطر التشغيل : قد تحدث إذا تم ارتكاب أخطاء في القيام بآداءات أو من خلال تسديد المعاملات خارج السوق ؛
- مخاطر السيولة : تظهر كلما لم تتمكن مقابلة ما من تحويل بعض الموجودات غير السائلة إلى موجودات سائلة، مما يعيق استيفاء واجباتها المالية ؛
- مخاطر التركيز : تصف مستوى مخاطر محفظة بنك ما الناتجة عن تركيز على طرف مقابل وحيد، قطاع وحيد، تصنيف مشترك...

المخاطر المتعلقة بنشاط الصرف

مخاطر الصرف : هي الخسارة التي يمكن أن تتجسد تبعا لتغير في أسعار الصرف.

مخاطر حول أسعار الفائدة : ترتبط هذه المخاطر بارتفاع أو انخفاض فجائي لأسعار الفائدة للعملة الأجنبية والذي يمكن أن يؤثر على وضعيات عملات البنك الأجنبية.

مخاطر التركيز : تصف مستوى مخاطر المحفظة للبنك الناجمة عن تركيزها على طرف مقابل وحيد او قطاع نشاط وحيد.

استراتيجية مخاطر الصرف

تتضمن استراتيجية تدبير مخاطر السوق في السياسة العامة لمخاطر القرض الفلاحي للمغرب. وتندرج ضمن تدبير المراقبة الاحترازية والصارمة. من ناحية أخرى، تمت المصادقة على السياسة العامة لمخاطر السوق من طرف مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة. ويرتكز تدبير مخاطر السوق على المبادئ التالية :

- سلامة تطوير أنشطة السوق ؛
 - احترام قوانين بنك المغرب في مجال التدبير الاحترازي للمخاطر ومنظومة المساطر والدوريات والمذكرات الداخلية؛
 - المراقبة المتزايدة لاستراتيجية التداول؛
 - تسطير الحدود 5 الزبناء، البنك، محفظة السندات، المعاملات اليومية لحساب خاص...؛
 - تحديد الأدوار والمسؤوليات في مجال تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
 - اعتماد أجود الممارسات على صعيد تدبير مخاطر السوق بالنسبة لكافة القطاعات.
- وتجسدت هذه المبادئ الرئيسية من خلال وضع سياسة لمخاطر السوق وتتنوع من خلال تدابير منظمة جدا.

سياسات مخاطر السوق

تتم قيادة أنشطة السوق من خلال تدابير متكاملة على مستوى الحكامة والسلامة وتدبير المخاطر والحدود. ويقوم هذا الأخير على خلفية من المستندات ونظام معلومات فعال وتقارير منتظمة.

وتتجسد هذه السياسة من خلال دوريات تنظم أنشطة السوق، ومنها بالأساس :

- مساطر تشكل مجموع عمليات أنشطة السوق
- تدابير حدود التشغيل
- إجراءات تدبير مخاطر السوق
- إجراءات تدبير مخاطر تأكيد نماذج التقييم
- تدابير تتبع المؤشرات

وفي هذا السياق تتجسد هيئة الحكامة من طرف لجنة " بنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم" تكون مهامها الأساسية : المصادقة على استراتيجية تمويل البنك في السوق النقدية والبنوكية وسوق الدين الخاص وكذا استراتيجية الاستثمار على كافة الأدوات المالية.

- وهو أيضا مكلف بالبت في أهم المخاطر الرئيسية المتعلقة بمختلف العمليات المنجزة وكل خيار استراتيجي متعلق بأنشطة بنك التمويل والاستثمارات ؛
- الاستجابة لحاجيات تدبير مثالي للخزينة على الأمد القصير، وعموما تدبير المخاطر المالية للبنك؛
- إعداد وتتبع إجراءات تدبير مخاطر السوق.

a. تدابير حدود التشغيل

فضلا عن الحدود التنظيمية المطبقة على جميع أنشطة السوق، لاسيما الحدود حسب الوضعيات، تم وضع حدود داخلية أخرى بالنسبة لمحفظة التداول والتوظيف المتعلقة بأنشطة أسعار الفائدة والصرف. ويتعلق الأمر أساسا بالحدود التالية :

- حد الحجم الأقصى لوضعية الصرف لأجل ؛
 - حد على وضعية الصرف القصيرة ؛
 - الحدود المتعلقة بالمدة والحساسية والحجم القصي لمحفظة التداول والتوظيف
- وتتمحور الحدود المتعلقة بأنشطة السوق حول الفئات الثلاثة التالية :
- حدود الطرف المقابل على عمليات السوق
 - الحدود الداخلية للسوق
 - الحدود بالنسبة للمتطلبات من الأموال الذاتية

وتتم المصادقة عليها وتجديدها او مراجعتها بناء على طلب، خلال اللجنة المديرية لبنك التمويل وتدبير الأصول والخصوم والخزينة على أساس مؤشرات متعددة القطاعات.

- ويتم بشكل كلي التحكم في تدبير الحدود. فالحدود يتم :
- تحليلها ومنحها من طرف اللجان المختصة

- ✎ إعدادها على نظام معلومات الذي يتولى تدقيقها
- ✎ مراقبتها من خلال نفس النظام الذي يجمد كل تجاوز غير مرخص به
- مراجعتها حسب احتياجات الزبناء وظرفية السوق .
- b. إجراءات تدبير مخاطر السوق**

بغية تأطير المخاطر حول مختلف أنشطة السوق وضمان مراقبتها، تمتلك مجموعة القرض الفلاحي للمغرب تدابير منظمة حول المحاور التالية :

- ✎ نظام تفويض الصلاحيات التي تحدد مساطر الطلب والمصادقة على الحدود والترخيص بالتجاوزات؛
- ✎ احترام مبدأ الفصل الوظيفي والتنظيمي للأشغال والهيئات الأمامية والوسطى والخلفية؛
- ✎ مجموعة من أدوات التدبير ومراقبة مخاطر السوق؛
- ✎ تعزيز تدابير المراقبة الداخلية من خلال أدوات المراقبة الدائمة
- ✎ تعزيز تدابير منح ومراقبة الصلاحيات
- c. إجراءات تدبير مخاطر والمصادقة على نماذج التقييم**

اعتمد القرض الفلاحي للمغرب بنية لتدبير وتتبع مخاطر السوق. وتتولى هذه الأخيرة وضع مقارن وممارسات جيدة لتدبير مخاطر السوق، أي وضع مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر وتدبير حسب الحساسية والمدة بالنسبة لكافة محفظة التداول والتوظيف.

الحساسية

تعتبر الحساسية مؤشرا يسمح باستباق تفاعلات سند أو محفظة حيال تقلبات أسعار الفائدة. فهي تقيس التغير المتعلق بسعرها في السوق بالنسبة لتغير في أسعار فائدة معينة.

المدة

تعتبر مدة السند المدة المتوسطة التي يسدد فيها السند سعر شرائه. وهي تتغير زمنيا بدون تجاوز الأجل المتبقي للسند. ويرتبط تغير المدة بأجل السند وسعر فائدته الاسمي وسعر مردوديته. وكلما كان الأجل طويلا كلما كانت المدة كبيرة.

القيمة المعرضة للمخاطرة

تعتبر القيمة المعرضة للمخاطر لأصل مالي أو محفظة أصول هي الخسارة المفترضة القصوى التي يتم قياسها بالوحدة النقدية في أفق زمني معين واحتمال معين. وتعتبر الطريقة المعتمدة من طرف البنك لحساب القيمة المعرضة للمخاطر هي المقاربة التاريخية فيما يخص نشاط أسعار الفائدة والأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. وترتكز هذه الطريقة على الطرح الذي يتبنى بأن التطورات المستقبلية للمحفظة هي مماثلة لسابقتها.

وبالنسبة لنشاط الصرف ، اختار القرض الفلاحي للمغرب بالنسبة لطريقة « variance/covariance » التي تنتمي إلى قسم الطرق المعيارية. وترتكز على الفرضيات التالية :

- ✎ الطابع العادي لتوزيع الأرباح والخسائر
- ✎ محطات قارة لمردودية الأصول موضوع التقييم
- ✎ العلاقة الخطية بين أسعار الأصول وعوامل المخاطر
- وبعزى اختيار هذه الطريقة من طرف البنك لعاملين اثنين :
- ✎ طبيعة النشاط تغير عوامل المخاطر، وعاء العملة الثابت...
- ✎ دقة قياس مخاطر الصرف المؤكدة بواسطة الاختبارات العكسية المنجزة

وفي ما يلي العناصر التي تندرج ضمن طريقة الحساب :

- ✎ تشكيل المحفظة
- ✎ فترة الحياة : يوم واحد، عشرة أيام...
- ✎ مجال الثقة : 90% ، 95% ، 99%
- ✎ الأسعار التاريخية مع حد أدنى قدره 250 معايينة.

ويتم تقييم دقة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر من خلال اختبار خلفي دائم لمراقبة التناسق البعدي الذي يسمح بالتأكد من كون عدد الأيام التي تكون فيها النتيجة سلبية متجاوزة القيمة المعرضة للمخاطر مطابق لمجال الثقة لنسبة 99%.

وعلى الرغم من أن القيمة المعرضة للمخاطر هي أداة للمساعدة على تدبير المخاطر ومؤشر للمخاطر يستعمل بكثرة في مالية السوق، إلا أنها تسجل بعض الحدود. وعليه فالقرض الفلاحي للمغرب يستعمل وسائل أخرى لتدبير مخاطر السوق، مثل اختبارات خلفية واختبارات الضغط الداخلية والتنظيمية وذلك بغية تأكيد نموذج الحساب المعتمد.

اختبار خلفي لنموذج القيمة المعرضة للمخاطر

طبقا للقوانين التنظيمية، يمكن استعمال اختبارين خلفيين :

اختبار خلفي حقيقي يتمثل في مقارنة، خلال كل يوم عمل، للقيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة على أساس وضعيات نهاية اليوم مع التغير خلال كل يوم لقيمة المحفظة والمسجل فعليا خلال نهاية اليوم الموالي ؛

اختبار خلفي رهني يتمثل في مقارنة، خلال كل يوم عمل، للقيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة على أساس وضعيات نهاية اليوم مع التغير خلال كل يوم لقيمة المحفظة ليوم العمل الموالي، مع افتراض استقرار الوضعيات ؛

اختبار الضغط التنظيمي

قبل دخول الدورية رقم 2/G/10 حيز التنفيذ ، طالب بنك المغرب من البنوك والمؤسسات المالية إدماج اختبارات الضغط ضمن تدابير الحكامة وتدابير المخاطر باعتبارها أداة استشرافية لتقييم صلابة البنوك وللتأكد من كون البنوك تتوفر على أموال ذاتية كافية لامتصاص الأزمات المالية. لهذا الغرض، يقوم القرض الفلاحي للمغرب باختبارات ضغط تنظيمية تغطي جميع أنشطة السوق من خلال محاكاة لعوامل المخاطر التالية :

- 📈 ارتفاع أو انخفاض قيمة الدرهم
- 📈 التحويل الموازي لمنحنى الأسعار
- 📈 انخفاض قيمة محفظة الأسهم
- 📈 انخفاض قيمة التصفية

اختبار الضغط الداخلي

ادرج القرض الفلاحي للمغرب ضمن إجراءاته لتدبير المخاطر نتائج اختبارات الضغط المنجزة. ولضمان دقتها، يتأكد قطب توجيه المخاطر المالية من نجاعة وتناسق البرامج والسيناريوهات الخاصة باختبارات الضغط المعدة. وتشكل مختلف السيناريوهات المستعملة على مستوى اختبارات الضغط موضوع مراجعات منتظمة، تحت إشراف قطب توجيه المخاطر المالية. ويتم تقديم هذه المراجعات في إطار اللجنة المديرية " بنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم" التي يرأسها عضو في مجلس الإدارة الجماعية.

وتغطي اختبارات الضغط هذه جميع مكونات محفظة التداول من خلال محاكاة كافة عناصر المخاطر المؤثرة على المحفظة تبعا لسيناريوهات خاصة على غرار اختبارات الضغط التنظيمية.

نطاق تغطية اختبارات الضغط

تغطي اختبارات الضغط جميع المحاور المهنية للبنك والمخاطر المرتبطة. ويسهر قطب توجيه المخاطر المالية على إدماج كافة أنواع مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.

وتتبع اختبارات الضغط المنجزة تقدير تأثيرات الأزمة بشكل متزامن على مختلف قطاعات السوق المالية مع مراعاة تفاعلاتها. وللحصول على تقييم مناسب، نقوم بمعاينة التأثيرات على : نتيجة النشاط وقيمة الأصل والأموال الذاتية.

وفي ما يلي أنشطة السوق التي تشكل موضوع اختبارات مقاومة منتظمة وخاصة : أولا، نشاط السندات وثانيا نشاط البورصة وثالثا نشاط الصرف ورابعا، نشاط هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

سيناريوهات اختبارات الضغط

ينجز برنامج اختبار الضغط على أساسا مجموعة من السيناريوهات وفق مستويات مختلفة وآفاق زمنية مختلفة ومخاطر مختلفة علاوة على استعمالها التشغيلي أو الاستراتيجي. وترتكز السيناريوهات على دراسات إحصائية تجرى على عوامل المخاطر السابقة لمدد مناسبة والتي يمكن أن تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات مما يتيح استئناس الأزمات التي أثرت على الأسواق المالية مثل الأزمة المالية لعام 2008 والأزمة اليونانية والأزمة الصحية لسنة 2020 وغيرها. وعليه، يتعلق الأمر بتحديد سيناريوهات خاصة وملائمة لمستوى مخاطر البنك.

المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق

طبقا للدورية رقم 26/G يلزم القرض الفلاحي للمغرب بإجراء حساب للمتطلبات من الأموال الذاتية برسم محفظة التداول. ويجب وضع أصول القرض الفلاحي للمغرب ضمن محفظتين محددين بموجب قوانين المحفظة البنكية ومحفظة التداول. وحسب المادة 56 من نفس الدورية، تتضمن محفظة التداول الوضعيات بغية تحويلها في أمد قصير و/أو بنية الاستفادة من تطور مواتي للأسعار الحالية أو على الأمد القصير أو التأكد من أرباح التحكيم. من ناحية أخرى، تتضمن المحفظة البنكية جميع عناصر الحصيلة وخارج الحصيلة التي لا تنتمي لمحفظة التداول. ويتم حساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق حسب النموذج المعياري، باستثناء متطلبات وضعية الصرف التي يتم حسابها وفق طريقة متقدمة.

d. تدابير تتبع المؤشرات

يتم تتبع مخاطر السوق يوميا من طرف الإدارة المركزية لمؤشرات المخاطر المالية. ويتأكد الفريق المسير للبنك، من خلال نظام للتقرير الدوري من مستويات التعرض والمردودية والمخاطر المرتبطة بأنشطة الأسواق واحترام المتطلبات التنظيمية والمطابقة لتدابير الحدود.

e. نظام التدبير

يتم تسجيل جميع العمليات المعالجة من طرف قاعة الأسواق وتأكيدها على أداة للتدبير. وتستجيب جميع خصائص النظام لكافة إكراهات السلامة والمراقبة (الولوج عبر ملف شخصي للمستخدمين، ورقم التسجيل، وكلمة مرور، وأي نوع من تدبير الصلاحيات وقيود الولوج..).

ومن خلال مسار يتضمن إلى غاية ثلاث مراحل من التأکید، من الممكن مراقبة كل حركة تتعلق بعملية وتحديد صاحبها وموضوعها وزمنها.

ويتوفر النظام على سبل افتتاحص تمكن من تسجيل التعديلات والتغييرات في المعايير والطرق التي تم إدخالها على المرجع والعمليات. ويتم إصدار التقارير الموجهة لبنك المغرب ومجلس الإدارة الجماعية وللجان الخاصة ، لاسيما تلك المتعلقة بتجاوز الحدود أو النسب التنظيمية أو تتبع الخزينة...

وبوميا، يتم نقل جميع العمليات المنجزة من طرف قاعة السواق إلى المحاسبة من خلال محاضر للأحداث التي يتم إصدارها تلقائيا.

تدبير الأزمة الصحية لكوفيد 19

أثرت الأزمة الصحية على النشاط الاقتصادي، وذلك أساسا بفعل الحجر الصحي وانخفاض الاستهلاك والإنتاج المترتب عنها. وبالنسبة للقطاع البنكي، تجسدت هذه الأزمة من خلال ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان والسوق. كما أثرت بقوة على اختيار أشكال تمويل المقاولات. في هذا السياق، وضع القرض الفلاحي للمغرب تدابير للتأكد من التدبير المثالي للأزمة الصحية والعودة للوضعية العادية. فقام بوضع إجراءات لتدبير المخاطر بغية الإحاطة بالمخاطر الجديدة التي تحيط بنشاطه. كما أعد مقارنات جديدة للتدبير على صعيد مخاطر السوق. فوضع ترسانة من التدابير حسب النشاط للتخفيف من تأثيرات كوفيد 19 وضمان استمرارية مكانته ضمن المشهد البنكي المغربي، وذلك من خلال

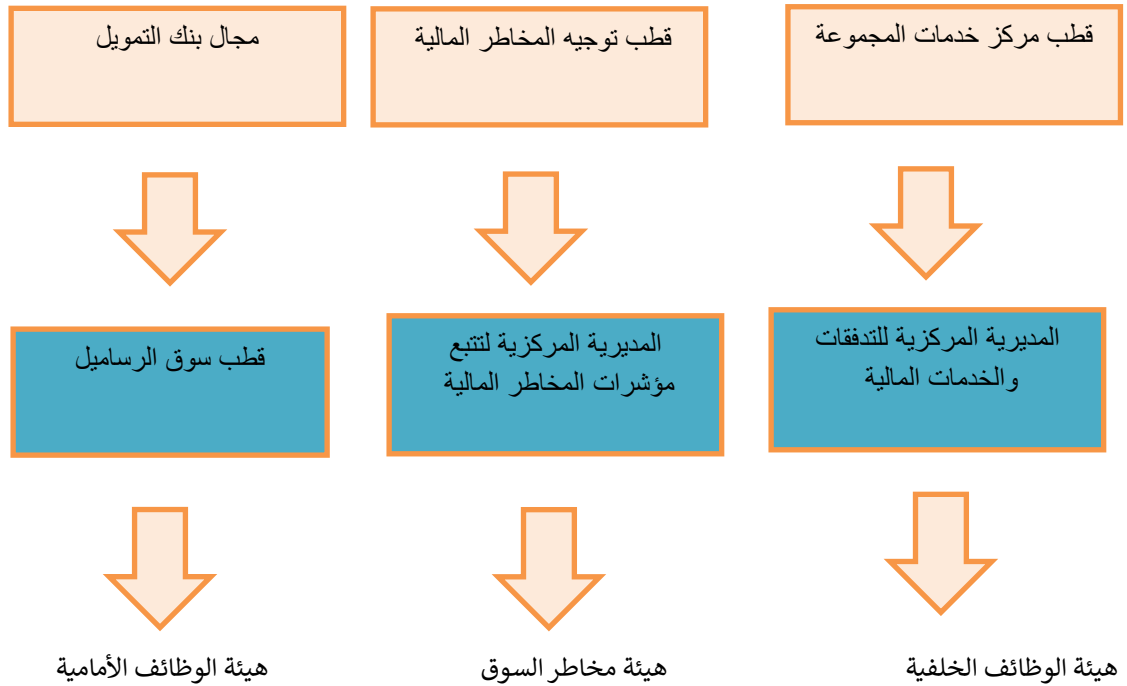
🌱 إعادة التخصيص المثالية لموارد السوق من خلال تشجيع الأصول التي لها ثنائية جيدة بين المخاطر والمردودية ؛

🌱 إدماج تأثيرات الأزمة ضمن تقدير المخاطر وسيناريوهات اختبارات الضغط الداخلية

🌱 تنويع القطاعات بغية التخفيف من تأثير تلك الأكثر تضررا من الأزمة.

تنظيم قطب توجيه المخاطر المالية

تقوم التدابير التنظيمية على الفصل التراتبي والمستقل لهيئات تدبير مخاطر السوق وهيئات المعالجة الأمامية والخلفية. وتعي أنشطة السوق ثلاثة أقطاب بغية التأكد من حسن سيرها :



d. تدبير الأصول والخصوم

يُمر تقييم وضعيّة البنك تجاه وقوع مخاطر النسب والسيولة عبر حساب مجموعة من المؤشرات على أساس معطيات ومعلومات يتم استغلالها من طرف مدبري الأصول والخصوم. ويتمثل تتبع المخاطر في تحليل آفاق تطور وضعيّة السيولة ووضعيّة النسب المتخذة من طرف القرض الفلاحي للمغرب في الأمد القصير والمتوسط والطويل. ويقتضي هذا التتبع دراسة رد فعل أهم المؤشرات في ظرفيات استثنائية كأزمة سيولة أو تغير في أسعار الفائدة... وذلك من خلال برنامج محاكاة الأزمة يتم إعداده داخليا.

في إطار مهنته للمساعدة من خلال مؤشرات دقيقة، يروم تدبير الأصول والخصوم ضمن القرض الفلاحي للمغرب التحكم وفق أفضل شروط مردودية الأموال الذاتية في التداعيات السلبية المفترضة للمخاطر المالية. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر باستغلال أمثل لمردودية الأموال الذاتية مع المحافظة على مستوى مقبول من مخاطر النسب والصرف والسيولة. وهكذا، يتأكد تدبير الأصول والخصوم من تخصيص الرساميل الذاتية بشكل ملائم لحجم وبنية الاستعمالات والموارد مع تطور السوق والظرفية المالية والتنظيمية لاسيما النسب الاحترازية. وتمتد سياسة تدبير الأصول والخصوم على عدة ممارسات حسب أنواع المخاطر :

a. تدبير مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر خسارة البنك في حالة عدم توفرها في الوقت المناسب على السيولة اللازمة لاحترام التزاماتها المالية. ويمكن لهذه المخاطر أن تنجم من بنية الحصيلة بفعل التفاوت بين الآجال الحقيقية لعناصر الأصول والخصوم واحتياجات التمويل للأنشطة المستقبلية وسلوك الزبناء وأي خلل محتمل في الأسواق أو الظرفية الاقتصادية. في أشغالهم المنتظمة، يقوم مدبرو الأصول والخصوم بتحليل سلسلة من فوارق الخزينة قصد مراقبة التوافق بين الأصول والخصوم من حيث التدفقات الشهرية أو السنوية. وتتمثل المراقبة الداخلية لهذا التوافق في المقارنة حسب الفترات، بين التدفقات المتوقعة للأصول والخصوم. وتمثل هذه الفوارق الفرق بين استعمالات وموارد الحصيلة لمجموعة من العمليات في تاريخ لاحق معين. ويمكن التمثيل البياني لتطور هذه الفوارق زمنيا للجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم وكذا واجهة الحكامة من تفسير آفاق الاستثمارات وإبراز المخاطر المالية من خلال تحليل قار وديناميكي. فالتحليل القار يعتمد التطور المستقبلي لجاري العمليات في المخزون : التي سبق صرفها أو الموجودة في الحصيلة، بينما يوسع التحليل الديناميكي نطاق التحليل من خلال تضمينه تطور جاري المخزون مستقبلا وفرضيات الإنتاج الجديدة. وهكذا، يحرص مدبرو الأصول والخصوم على تلبية المعايير الاحترازية التي يطلبها بنك المغرب في إطار المراقبة الخارجية للبنوك، وذلك من خلال حساب وتوجيه والتواصل التفاعلي مع بنك المغرب : تقارير تنظيمية من ضمنها نسبة السيولة على الأمد القصير التي تعد مؤشرا تنظيميا مرجعيا في مجال تقييم مخاطر السيولة. من ناحية أخرى وبغية استباق تداعيات الزمات على الصحة المالية للبنك، تسهر هيئة تدبير الأصول والخصوم على إنجاز مجموعة من اختبارات الضغط على السيولة التي تمثل جزءا لا يتجزأ من منظومة تدبير الأصول والخصوم. وتسمح هذه الأخيرة بتحديد درجة تقبل المخاطر وحدود التعرض الداخلية وتأسيس خيارات استراتيجية في مجال السيولة وتخصيص الأموال الذاتية . لهذا الغرض، تقوم هيئة تدبير الأصول والخصوم بتقييم تأثير الفرضيات المعتمدة على المؤشرات المالية من قبيل : صافي الأرباح والعائد الصافي للبنكي والهامش الصافي والأموال الذاتية التنظيمية وفوارق السيولة... وتبرز مقارنة السيولة للقرض الفلاحي للمغرب وضعيّة تحول البنك. وتمكن من قياس حاجيات التمويل على الأمد القصير والمتوسط والطويل أو أهمية فوائض السيولة التي يجب استثمارها حسب الآجال. وضمن القرض الفلاحي للمغرب، تشكل مخاطر السيولة موضوع تتبع منتظم من طرف تدبير الأصول والخصوم، بتعاون مباشر مع مختلف الأطراف ذات العلاقة كقاعة الأسواق ومديرية مخاطر السوق والبنك التجاري وغيرها. ويتم إخبار مجلس الإدارة الجماعية يوميا بوضعيّة الخزينة للبنك من خلال تقارير خاصة.

وفضلا عن التدابير التنظيمية، طور القرض الفلاحي للمغرب مجموعة من الأدوات كفوارق السيولة واختبارات الضغط الخاصة ونسب التركيز والتي تغطي الأمد القصير والمتوسط والتي تشكل موضوع تحليل معمق بغية تحديد عند حاجة الخزينة موارد التغطية المناسبة التي يتم حصرها من طرف اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدير الأصول والخصوم.

وبعد وضع نسبة السيولة على الأمد القصير، وضع البنك عمليات جديدة تتمحور حول تعزيز أصوله السائلة والقابلة للإنجاز وتحسين ارتباط حصيلته مع الحفاظ على مستوى مردوديته. وهكذا إلى غاية متم دجنبر 2021، بلغت نسبة السيولة على الأمد القصير للقرض الفلاحي للمغرب مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب.

علاوة على ذلك، ففارق السيولة الاستراتيجي العام للبنك هو إيجابي في أفق شهر واحد على أمد قصير.

وتجدر الإشارة إلى عدم تجاوز أي حد برسم مخاطر السيولة في السنة المالية 2021

استراتيجية التمويل وإعادة التمويل

تتيح التدابير الموضوعة للبنك من ضمان إعادة تمويل في أحسن الظروف وانسجاما مع مخططة الاستراتيجية، مع احترام الحدود التنظيمية والداخلية التي تنظم هذه الوظيفة. فإعداد مخطط التمويل يمر من خلال تقدير أساس ديناميكي لأرصدة الخزينة المستقبلية مع مراعاة أهم العائدات والمصاريف التوقعية التي تدرها الأنشطة التجارية والمالية. وينجز هذا التمرين من خلال تطبيق عدة سيناريوهات التي تختلف حسب مستويات تقبلها، وتتضمن الفرضيات المعتمدة أساسا الأهداف التجارية وقدرة البنك على الحصول على أموال في السوق النقدية.

b. تدبير مخاطر النسب:

تحلل مديرية تدبير الأصول والخصوم كذلك مخاطر النسب التي تقوم على مقاربتين متكاملتين : الأولى من حيث الفوائد المستحقة والأخرى من حيقيق القيمة المحينة الصافية. وتقضي بدءا معرفة التعرض لمختلف الأحداث التي تسفر عن مخاطر في النسب: وهي الفوارق حسب نوع النسب.

وترتكز المقاربة من حيث الفوائد المستحقة على فوارق قارة و ديناميكية للعمليات التي لها خصائص مردودية منسجمة : سعر فائدة قار ، متغير أو قابل للمراجعة. وتولي أهمية خاصة لسعر الفائدة القار الذي يعتبر أكثر حساسية لتغيرات نسب الفائدة على الأمد القصير.

ويتم بالتالي تحليل الفوارق من خلال مجاميع فرعية للعمليات الحساسة من حيث الفوائد لنفس المتغير. فالفارق ذو سعر الفائدة القار أو سعر الفائدة المحقق يوافق فارق العمليات التي يكون سعر فائدها معروفا وغير متغير لمدة محددة في الفترة المدروسة.

ويرتكز توجيه المخاطر بالأساس على طرق التقييم والتتبع التي تتمثل في :

- 🌱 تحليل تطور بنية الحصيلة من خلال التمييز بين أسعار الفائدة القارة وأسعار الفائدة المتغيرة ؛
- 🌱 تحليل المدد المتوسطة لاستثمارات وموارد البنك لاستنباط المستوى المقدر لمخاطر أسعار الفائدة (مخاطر الخسارة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاضها) ؛
- 🌱 قياس فوارق أسعار الفائدة : بناء على جداول زمنية للعناصر التعاقدية للحصيلة وفرضيات التصريف القار المصادق عليها مسبقا بالنسبة للأركان غير المجدولة زمنيا في الحصيلة، يقوم مدبر الأصول والخصوم بقياس أهمية الفوارق بالنسبة لكل أجل بغية استنتاج المستوى المقدر لمخاطر البنك؛
- 🌱 السهر على احترام الحدود التنظيمية، لاسيما تأثير على الأموال الذاتية طبقا للمتطلبات التنظيمية لبازل الثانية ؛
- 🌱 إجراء اختبار ضغط : مع إدماج IRRBB ، يقوم مدبرو الأصول والخصوم بقياس تأثير حركة موازير لأسعار الفائدة بمئة ومئتي نقطة أساس وثلاثمئة نقطة أساس وتأثير سيناريوهات أخرى مثل ارتفاع أو انخفاض الأسعار على الأمد القصير على الهامش الصافي للفوائد والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية التنظيمية للبنك. ويتم بعد ذلك مقارنة هذه التأثيرات مع الحدود الداخلية الموضوعة. ويتم تبرير أي تجاوز لهذه الحدود كما يجب؛
- 🌱 تقارير حول تدبير مخاطر أسعار الفائدة تغطي كافة التحاليل بوتيرة شهرية.

- تقديم مؤشرات تتبع مخاطر أسعار الفائدة
 في ما يلي أهم مؤشرات تتبع مخاطر أسعار الفائدة :
 فوارق أسعار الفائدة المتعلقة بتأطير حساسية MNI ؛
 فوارق أسعار الفائدة المتعلقة بتأطير حساسية EVE ؛
 تأثير MNI التوقعي من خلال تغير أسعار الفائدة بالنسبة المئوية ؛
 تأثير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية جراء أزمة في أسعار الفائدة بالنسبة المئوية.

مناهج قياس المخاطر الأساسية والاختيارية

تتم مراعاة الجوانب المتعلقة بالمخاطر الأساسية والاختيارية في قياس فوارق أسعار فائدة البنك. فكيفية تصريف الحصيلة وخارج الحصيلة، المستخدمة في قياس فارق أسعار الفائدة تتضمن مجموعة من الفرضيات التي تجسد من جهة تأثير الخيارات المخفية المدمجة في الحصيلة (تسديد استباقي ، تسبيقات على الودائع لأجل)؛ ومن جهة أخرى، يتم تصريف الأصول والخصوم وفق أسعار فائدة متغيرة على أساس طبيعة سعر فائدة الارتباط وتاريخ مراجعة الأسعار القادمة.

- الحدود المسطرة في مجال مخاطر أسعار الفائدة وكيفية مراجعتها :
 حساسية MNI اختبار ضغط (بمئي نقطة أساس) : 5% +/- من الهامش الصافي التوقعي للفوائد ؛
 حساسية القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية التنظيمية : أقصاه 20%

أهم الحدود على مستوى فوارق أسعار الفائدة :

- فارق أسعار الفائدة لشهر واحد : أدناه مليار درهم
 فارق أسعار الفائدة لثلاثة أشهر : أدناه 3- مليار درهم
 تجدر الإشارة إلى أن مراجعة الحدود الداخلية تتم بناء على طلب هيئة تدبير الأصول والخصوم وتشكل موضوع تقديم مفصل خلال اجتماع اللجنة المديرية لبنك التمويل وتدبير الأصول والخصوم التي يجب أن تصادق على قرار مراجعة الحد المذكور نحو الأعلى أو الأسفل.
 ويقوم تسطير الحدود الداخلية أساسا على عدة كفاءات :

- التحليل القطاعي
 تطور بنية حصيلة البنك
 تطور ظروف السوق : سعر الفائدة الرئيسي، منحني النسب، ...

وهكذا، تبعا لإدماج المعيار الجديد المتعلق بتدبير مخاطر النسب المرتبطة بالمحفظة البنكية، إلى غاية متم دجنبر 2021، أسفرت الدراسة القارة لأزمة موازية للأسعار بمئي نقطة أساس عن تأثير بنسبة 2,3% - على الهامش الصافي التوقعي للفوائد و 1,8% + بالنسبة لأزمة موازية ب200-، محترمة بالتالي الحد الجاري به العمل. من ناحية أخرى فبالخسارة القصوى الناجمة عن مختلف السيناريوهات التنظيمية حول القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية لا تتجاوز 4% من الأموال الذاتية التنظيمية للبنك، محترمة بالتالي الحدود التنظيمية الجاري بها العمل.

c. تدبير مخاطر الصرف

تتمثل مخاطر الصرف بالنسبة لأصل مالي معين في المخاطر التي تثقل الوضعية بخصوص عملة ما مقارنة مع أخرى عند تغير مستقبلي لأسعار الصرف. ويقوم تدبير مخاطر الصرف ضمن مديرية الأصول والخصوم على تتبع تدبير كافة وضعيات الصرف المسجلة في حاسبة البنك. يتمثل تدبير مخاطر الصرف عمليا في قياس في زمن فعلي للتعرض الصافي على كل عملة مقارنة مع العملة المرجعية. ويتعلق الأمر في الممارسة بتقديم فوارق سيولة في كل عملة ثم إدماج العمليات المقابلة لعمليات الصرف لأجل في فوارق الأسعار والسيولة تواليا.

تقديم اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم

تتولى اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم اتخاذ جميع التدابير التي ترى أنها مستعجلة من أجل تحكم جيد في أهم المخاطر المالية للمؤسسة. وتعد اللجنة على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر. وفي هذا السياق، يسند إلى اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم تحديد خيارات تدبير هذه المخاطر وذلك في إطار حدود وضعية المخاطر المحددة انطلاقا من الوضعيات التي يقدمها مدبرو الأصول والخصوم. وتتبع اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم التوصيات على الأمد المتوسط والطويل المتخذة على مستوى مختلف المجالات التي يمكن أن تؤثر على حاسبة البنك وتحديد أهداف مردودية الأموال الذاتية وكذا مستوى المخاطر المسموح به لكل نشاط والقيام بتحليل للحاسبة ومختلف النسب لمقارنتها مع النتائج المسطرة. وفي إطار مهامها، يجب أيضا على اللجنة المديرية لبنك التمويل والخزينة وتدبير الأصول والخصوم السهر على توازنات حاسبة البنك والقيام بعمليات من أجل تحسين الارتباط من حيث النسب وسيولة الحاسبة وذلك من خلال الارتباط التوقعي عبر إدماج لإصدارات مستقبلية للاستثمارات والموارد؛ وكذا وضع مجموعة من تدابير التقويم على الأمد القصير، بدون إعاقة سير الأنشطة التجارية للبنك.

وصف الاختبارات الخلفية لنماذج التصريف

يقوم تدبير مخاطر أسعار الفائدة والسيولة على نماذج التصريف. وتوجه هذه الأخيرة لمراعاة الظواهر الاقتصادية أو السلوكية عالية الاحتمال مما يمكن من تحسين تحليل المخاطر. وتم إعداد ملف شامل لوثائق الاتفاقات من طرف مديرية تدبير الأصول والخصوم. ويعتبر الاختبار الخلفي لنماذج التصريف أساسيا ويتم إنجازها سنويا لمراعاة التغيرات على مستوى وتيرة تطور مختلف أركان الحاسبة. فتقوم مقارنة الاختبار الخلفي على المقارنة بين التوقعات المستخلصة من النموذج والمنجزات الفعلية. وتم وضع مؤشرات تجسد الفارق في التوقعات بغية التأكد من دقة القدرة التوقعية للنماذج. ويتم الاختبار الخلفي على نماذج تصريف قارة يكون موضوعها هو توقع تصريف الأركان غير التعاقدية وبالأخص الودائع للاطلاع.

ع. مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن اختلالات مرتبطة بالمساطر والمستخدمين والأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

وطبقا للمتطلبات التنظيمية، وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب مديرية مركزية ضمن قطب المراقبة ومخاطر تشغيل المجموعة وهي مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة الجماعية. وتتولى هذه البنية تقييم وتتبع وضبط مخاطر التشغيل. وتروم تدابير إدارة مخاطر التشغيل الموضوعة على مستوى مجموعة القرض الفلاحي للمغرب قياس وتتبع مخاطر التشغيل المثبتة والمحتملة وتنفيذ عمليات تصحيحية لازمة للحد من تأثيرها. ويرسم السنة المالية 2021، يهتم النطاق المغطى بواسطة خارطة التشغيل لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب أهم الخطوط المهنية للبنك وشركاته التابعة. وبالنظر للطرفية المتعلقة بالأزمة الصحية، قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب باتخاذ سلسلة من التدابير والمساطر الخاصة قصد التخفيف من مخاطر التشغيل التي تسببت فيها تداعيات الأزمة. وهكذا، حرصت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب على الحفاظ على استمرارية خدماتها من خلال إيلاء عناية خاصة بصحة وسلامة زبائنها ومستخدميها.

وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب سياسة لتدبير مخاطر التشغيل التي تندرج ضمن نظام التحسن المستمر، وذلك من خلال تدابير قياس ومراقبة وتدبير مخاطر التشغيل والتي تركز على قواعد ومعايير وطرق منسجمة بالنسبة لكافة مهن مجموعة القرض الفلاحي للمغرب. وتهدف هذه السياسة إلى :

- المطابقة مع التنظيمات الجاري بها العمل وأجود الممارسات
- الاستغلال الأمثل لأجل للرأسمال التنظيمي برسم مخاطر التشغيل
- تقديم مساطر القياس والمراقبة والتدبير الخاصة بمخاطر التشغيل.

تنظيم وظيفية مخاطر التشغيل

ترتكز وظيفة مخاطر التشغيل على مستوى المجموعة على الوظائف التالية :

- الوظيفة المركزية على مستوى المقر الرئيسي : المكلفة بإعداد وتوجيه الأدوات المنهجية والمعلوماتية ، تسهر على وضع تدابير فعالة ومنسجمة للتحكم في المخاطر بالنسبة لكافة هيئات مجموعة القرض الفلاحي للمغرب؛
- مدبرو مخاطر التشغيل : يرتبطون مباشرة بالمديرية المركزية لمخاطر التشغيل وهم مسؤولون عن نطاق أو عدة نطاقات مهنية. ويعتبرون ضامني تنفيذ الميثاق وتدابير قياس وتدبير مخاطر التشغيل ؛
- روافد مخاطر التشغيل : يتم تعيينهم على مستوى الشبكة والمهن المركزية والشركات التابعة في إطار مسار جمع العوارض والخسائر. وتتمثل مهمتهم في تحديد عوارض وخسائر التشغيل لإدماجها في أداة تدبير المخاطر؛
- مراسلو مخاطر التشغيل (بنيات للمراقبة الداخلية وغيرها) : على مستوى المقر الرئيسي والشبكة والشركات التابعة، وهم مكلفون بتبليغ الأحداث والعوارض والمخاطر المتعلقة بالأنشطة والمساطر ونظام الهيئات المراقبة ؛
- مكلفون بالتسوية : على مستوى الشبكة، يضمنون تتبع وضعيات تسوية الاختلالات المرصودة من طرف هيئات المراقبة الداخلية.

يتم تتبع وقيادة إجراءات تدبير مخاطر التشغيل من خلال منظومة عامة للحكمة تتوزع على الهيئات التالية :

- لجنة مخاطر التشغيل للقرض الفلاحي للمغرب : وهي هيئة خاصة مكلفة بالمصادقة على الاستراتيجية والسياسة والمعايير الخاصة بمخاطر التشغيل، وتسهر على تتبع تطورات خرائط المخاطر والعوارض والخسائر ومخططات العمليات ؛
- لجنة مخاطر التشغيل المهنية : وهي هيئة مكلفة بتتبع تطور وجمع الأحداث والعوارض والمصادقة على تحيينات المخاطر وإعداد وتنفيذ عمليات التخفيف والتحكم في المخاطر. وتهدف هذه اللجنة إلى تتبع تعرض المهن لمخاطر التشغيل والتأكد من التطبيق الجيد للتدابير.

أهم الأدوات المنهجية

a. خارطة مخاطر التشغيل

تستخدم منهجية إعداد خارطة تدبير مخاطر التشغيل مقارنة تحدد وتنظم المخاطر حسب الأولوية بغية وضع استراتيجيات للتخفيف منها.

وتتضمن هذه المقاربة على حد سواء الوقاية من المخاطر المحتملة والكشف في أقرب وقت ممكن للاختلالات المحققة. وتمحور حول :

✚ مقارنة للكشف تتمثل في كشف الخطوط المهنية من أجل تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الممارسة مع مراعاة عمليات المراقبة الموضوعية ؛

✚ تقوم المقاربة على تبليغ الأحداث والعوارض عبر قنوات مختلفة مثل المراقبة الدائمة للشبكة والمقر الرئيسي والشركات التابعة وروافد مخاطر التشغيل والتدقيق والمفتشية والشكايات...

وتجمع مسارات التقييم وقياس المخاطر تقييم خبرة للمخاطر المحتملة وتقييم على أساس واقعي للمخاطر المحققة. وإلى غاية 31/12/2021، تم تحيين خارطة المخاطر، ومنها أساسا :

- ✚ تحليل الأحداث والعوارض والخسائر المتعلقة بالفترة والصادرة عن مختلف الموارد ؛
 - ✚ مراجعة وتأكيـد تقييم وتراتبية وإدراج المخاطر من حيث احتمال الوقوع والخسارة المتوقعة؛
 - ✚ مراجعة وتحيين مخططات العمليات ؛
 - ✚ تعديل خارطة مخاطر التشغيل الموجودة؛
 - ✚ وضع مراجع على مستوى أداة التدبير؛
 - ✚ تصنيف المخاطر وفق تدابير التوجيه الموضوعية.
- يتم تحيين خارطة المخاطر أولا بأول وتشكل موضوع تأكيد نصف سنوي خلال لجان مخاطر التشغيل المهنية والتي يهم جدول أعمالها النقاط التالية :
- ✚ تتبع وتيرة وجودة تبليغ الأحداث والعوارض في الفترة ؛
 - ✚ تحليل تبليغات الفترة وتحديد مخاطر التشغيل وعمليات التخفيف المرتبطة بها
 - ✚ تحليل مؤشرات مخاطر التشغيل وتتبع العتبات؛
 - ✚ تتبع حالة تقدم مخططات العمليات المتعلقة بتخفيف المخاطر
 - ✚ تقديم وتأكيـد تحيين الخارطة (مخاطر جديدة، تطور الحساسية، التصنيف...)

b. تدابير تتبع مخططات التخفيف والتحكم في المخاطر

تنص التدابير العامة لتدبير مخاطر التشغيل داخل البنك على تحديد وتوجيه مخططات العمليات بغية الحد أو التخفيف من احتمال وقوع مخاطر التشغيل. وتتولى تتبع هذه التدابير مديرية PMO ضمن قطب التنمية وبتعاون وثيق مع المديرية المركزية لمخاطر التشغيل.

c. مناهج جمع الأحداث والعوارض والخسائر

فضلا عن المتطلبات التنظيمية، يستجيب جمع العوارض لهدف تقييم كلفة المخاكر والتحسين الدائم لتدابير المراقبة الداخلية. ويقوم هذا المسار على مستويين من الجمع :

📌 تبليغ أولا بالأحداث والعوارض المرصودة من طرف روافد أو مراسلي مخاطر التشغيل تبعا لنطاقهم المهني على مستوى أداى التدبير ؛

📌 رصد الأحداث والعوارض من خلال رفع ، بوتيرة منتظمة، ناجمة عن فاعلين في منظومة المراقبة الداخلية مما يتيح تزويد قواعد البيانات وضمان تتبع تسوية الاختلالات المرصودة.

d. منظومة التقارير

من اجل التوفر على رؤية أفقية حول تتبع وتوجيه مخاطر التشغيل، وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب حلا للتدبير يتيح إصدار عدة تقارير تمكن من توجيه وتقييم مساطر جمع الأحداث والعوارض. ويتعلق الأمر بثلاثة أنواع من التقارير :

📌 تقارير "التشغيل" على مستوى المهن والتي تروم تقديم أهم عناصر قياس وتطور مخاطر التشغيل ضمن هدف اتخاذ القرار خلال لجان مخاطر التشغيل في المهن ؛

📌 تقارير موطدة لاستعمال داخلي على مستوى المجموعة التي تروم تقديم عناصر موطدة بشأن المخاطر ؛

📌 تقارير موطدة تنظيمية موجهة لهيئات الرقابة.

f. مخاطر الصرف

تتمثل مخاطر الصرف بالنسبة لأصل مالي معين في المخاطر التي تثقل الوضعية بخصوص عملة ما مقارنة مع أخرى عند تغير مستقبلي لأسعار الصرف. ويقوم تدبير مخاطر الصرف ضمن مديرية الأصول والخصوم على تتبع تدبير كافة وضعيات الصرف المسجلة في حاسبة وخارج حاسبة البنك. يتمثل تدبير مخاطر الصرف عمليا في قياس في زمن فعلي للتعرض الصافي على كل عملة مقارنة مع العملة المرجعية. ويتعلق الأمر في الممارسة بتقديم فوارق سيولة في كل عملة ثم إدماج العمليات المقابلة لعمليات الصرف لأجل في فوارق الأسعار والسيولة تاليا.

g. تدبير مخاطر الطرف المقابل

في سياق التحولات العميقة بالمغرب والتمثلة في التحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية ودخول اتفاقات التبادل الحر حيز التنفيذ، يمكن أن يتراجع خطر الطرف المقابل على مستوى القطاع البنكي بأكمله، وبالتالي التسبب في رفع نسبة تعثر الديون العامة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية من خلال ظرفية اقتصادية غير مواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تهدف أساسا هيئة " مخاطر الائتمان " ضمن الإدارة العامة للمخاطر التي تم إحداثها في 2019 إلى تحليل وتسجيل طلبات اتخاذ المخاطر الواردة عن مختلف قوى البيع بالمجموعة. كما تتمثل صلاحياتها في تقييم محتوى وصحة الضمانات وتقييم حجم نشاط العلاقة والمبرر الاقتصادي للتمويلات المطلوبة.

من ناحية أخرى، طور القرض الفلاحي للمغرب نظاما للتنقيط لتقييم كافة الأطراف المقابلة. وينسجم هذا النظام مع متطلبات بازل الثانية. وهكذا، يقوم تنفيذ مقاربة التنقيط الداخلي على متطلبات تنظيمية دنيا تتيح لكل مؤسسة ائتمان اختيار الأنظمة والطرق الأكثر ملائمة لنشاطها.

ويتوفر القرض الفلاحي للمغرب على نظام للتنقيط يغطي كافة فئات الزبناء. فهو يتوفر على نظام للتنقيط خاص بالمقولة الفلاحية الصغرى والمتوسطة المغربية. وبالنسبة للمخاطر في القطاع الفلاحي، يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على تصنيف ائتماني يتيح تقييم المخاطر المرتبطة بالقرض على أساس الوضعية المالية للمدين ومؤهلته التنموية وقطاع نشاطه. ويتميز القطاع الفلاحي بتنوعه وتعرضه الكبير للمخاطر المناخية. وبفضل خبرته الكبيرة في هذا القطاع، يواكب القرض الفلاحي للمغرب المزارعون في تنميتهم بفضل منتجات خاصة للتمويل ومنتجات تأمين تغطي هذه المخاطر.

من ناحية أخرى، شرع القرض الفلاحي للمغرب في 2009 في مسار للطابع التسلسلي لمهمة المرفق العمومي من خلال إنشاء مؤسسة أرضي وشركة تمويل الفلاح مما يتيح بالإحاطة بالمخاطر المرتبطة بهذا القطاع وتزويد هذه الهيئات بوسائل التغطية المناسبة.

h. مخاطر الملاءة

توافق مخاطر الملاءة مخاطر عدم قدرة البنك الوفاء بتعهداته تجاه مقرضيه. وفي ما يلي توقعات نسبة الملاءة :

يونيو 23	دجنبر 22	يونيو 22		
8,2%	8,2%	8,2%	CET1	أساس ش.م
9,4%	9,4%	9,3%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية	
13,0%	13,2%	13,1%	المعامل الأدنى للملاءة	
8,1%	8,1%	8,1%	CET1	أساس موطد
9,2%	9,2%	9,1%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية	
12,8%	12,7%	12,3%	المعامل الأدنى للملاءة	

i. مخاطر المنافسة

يؤكد القرض الفلاحي للمغرب بحكم شبكته الخاصة وخبرته في القطاع مكانته كرائد في تمويل الصناعة الزراعية، وذلك على الرغم من قدوم منافسين جدد والاهتمام المتزايد لبعض الفاعلين بمحيطه. وتتوزع استراتيجية التمويل لهذا القطاع من خلال التوامه في مخطط المغرب الأخضر بغلاف إجمالي قدره 58 مليار درهم بين 2009 و 2018. على هذا الأساس التوقعي، وضع القرض الفلاحي مخططا لتمويل أمواله الذاتية للإجابة عن التزامه في هذا القطاع و تأكيد وضعيته بصفته رائدا لهذا القطاع.

j. مخاطر التركيز القطاعي المتعلق بمهمة المرفق العام

تخول مهمة المرفق العام لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب مسؤولية ضخ دينامية في العالم القروي بكل تنوعاته. وبالتالي فمخاطر التركيز القطاعي تبقى محصورة بالنظر لكون المجموعة تمويل عدة قطاعات للنشاط في العالم القروي.

k. مخاطر التبعية القطاعية لهوامش الوساطة

تاريخيا، يمثل هامش الفائدة للقرض الفلاحي للمغرب الحصة الأهم في تشكيل عائد الصافي البنكي، أي 81% إلى غاية متم 2021¹¹. من ناحية أخرى، وضع القرض الفلاحي للمغرب عدة تدابير تروم تعزيز حصة الهامش على العمولات في عائد الصافي البنكي لاسيما العوائد التي تدرها مختلف العمليات النقدية المتعلقة بتدبير وسائل الأداء. في هذا الصدد، نسجل بأن هامش العمولات في بنية العائد الصافي البنكي تبلغ 19%¹² برسم السنة المالية 2021.

l. مخاطر الدول

ترتبط مخاطر الدول بأزمة اقتصادية أو سياسية لدولة ما والتي تمتلك بها شركة معينة أملاكاً وبالتالي تتعرض لخسارة استثمارها. ويمكن استنتاج نوعين من المخاطر التي هي مرتبطة بشكل وثيق. وتهتم المخاطر السيادية بقرار الحكومة بعدم تسديد دائنيها سواء بالرفض أو عدم القدرة.

ويتيح تدبيران بالإحاطة بهذه المخاطر على نحو جيد :

👉 الحكومة تمتلك العملات اللازمة ؛

👉 الحكومة لها الرغبة في تسديد التزاماتها

¹¹ توافق النسبة المئوية هامش الفائدة التحليلي الذي لا يراعي العناصر غير الموافقة للهامش التجاري مثل العائدات الأخرى التي يتم أخذها بعين الاعتبار في " هوامش أخرى"

¹² بما في ذلك العمولات والتعهدات خارج الحصيلة.

أما المخاطر الثانية فهي مخاطر التحويل حيث تكون المقاولات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها. وفي هذه الحالة، لا يمكن الحديث عن الرغبة في التسديد. ولا يمتلك القرض الفلاحي للمغرب في غالبية الأحوال أصولا في الخارج وبالتالي فهو غير معرض حاليا لمخاطر الدول. **m.** المخاطر التنظيمية

ترتبط المخاطر التنظيمية بعدم احترام القوانين الجاري بها العمل، مما قد يعرضها لعقوبات مالية وتنظيمية وبالتالي تراجع صورة المؤسسة المالية. ويلتزم القرض الفلاحي للمغرب بالاحترام الصارم للقوانين. وتوجد بالتالي هيئة خاصة التي تتأكد من أن مطابقة جميع العمليات المتخذة مع القوانين وكلما كان هناك جديد، تتعبأ الأطراف ذات العلاقة من أجل احترام الدوريات الجديدة.

n. المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئة

تعتبر التجليات الأولى للتغير المناخي في المغرب واضحة وتتجسد من خلال اضطراب في نظام التساقطات المتوسطة وارتفاع معدلات درجة الحرارة. ويمكن أن يتجسد هذا التغير أساسا من خلال تأثير على الموارد الطبيعية على مختلف الأنظمة وعلى القطاع الفلاحي. وبحكم تصنيفه في الرتبة الثانية والعشرين في عام 2019 في تصنيف معهد الموارد العالمية، يرد المغرب ضمن الدول الأكثر تعرضا لمخاطر عدم الأمن المائي. فتتعرض موارده المائية الضعيفة إلى ضغوط بسبب التغير المناخي التي تتجسد بسنوات جفاف وعدم انتظام التساقطات. وعليه، انتقلت الموارد المائية المتوفرة لكل نسمة من 2 500 متر مكعب لكل نسمة في السنة خلال عام 1960 إلى أقل من 700 متر مكعب لكل نسمة خلال عام 2019، أي بانخفاض نسبته 75%. مما يضع المغرب في وضعية ضغط مائي بنيوي. كما يتعرض المغرب لتراجع قوي في التربة، لاسيما بسبب التعرية المائية. فمعظم التوقعات تشير إلى أنه خلال العقود المقبلة، سيسجل المغرب تدريجيا جفافا متزايدا بفعل ارتفاع درجات الحرارة وقلة التساقطات. وهكذا، يمكن لدرجات الحرارة المتوسطة أن ترتفع من 1,1 إلى 1,6 ° درجات في أفق 2030 و من 2,3 إلى 2,9 ° درجات في أفق 2050 و من 3,2 إلى 4,1 ° درجات في أفق 2080. ويمكن أن تقل التساقطات عن 14 % في 2030، ومن 13 إلى 30 % في 2050 ومن 21 إلى 36 % في 2080.

ويعتبر القطاع الفلاحي بالنظر لمكانته المهمة في استخدام الموارد المائية (86%) القطاع الأكثر تضررا بالانخفاض المتوقع للتساقطات، بفعل الارتفاع المتوقع لدرجات الحرارة وتأثيرات الجفاف. وبصفة عامة، أشار البدراري وبلاغي أن " نتائج دراسات تأثير التغير المناخي على الزراعة المغربية المنجزة من طرف منظمة الأغذية العالمية والمعهد الوطني للبحث الزراعي ومديرية الأرصاد الوطنية تتوقع انخفاضاً في إنتاجية أهم الزراعات الشتوية في المناطق شبه الجافة ". وتظهر دراسات التأثير بأن مردوديو أغلب الزراعات ستستقر أو تنخفض بشكل طفيف إلى غاية 2030، قبل أن تتراجع بشكل قوي بالنسبة للزراعات الشتوية. في المقابل، يمكن أن تواصل الارتفاع بالنسبة للزراعات السقوية. بيد أن تفاقم ندرة المياه يمكن أن تحد من إمكانية توسيع المناطق السقوية. كما سنسجل: تنقلا لمساحة زراعة بعض الأنواع كتلك التي تتطلب مزيدا من الماء كالذرة ونوار الشمس والزيتون أو التي قد تتأثر جراء ارتفاع درجات الحرارة كأشجار الفواكه.

نقصا في خصوبة التربة بفعل انخفاض المادة العضوية للتربة والتعرية المائية والريحية وبحكم مهمتها في خدمة العموم، يحتل القرض الفلاحي للمغرب مكانة رائدة في تمويل الفلاحة في المغرب. فهو يتأثر بظروف يمكن أن يتعرض لها زبناؤه في القطاع الفلاحي. فطور بالتالي أولا، مجموعة من التدابير التي تتيح بشكل أفضل تدبير المخاطر البيئية والمناخية وثانيا، عروض القروض لمواكبة زبناؤه لمواجهة هذه الإكراهات.

a. التنقيط الفلاحي

امتلك القرض الفلاحي للمغرب نظاما للتنقيط من أجل تقييم أفضل لمخاطر القروض المقدمة للقطاع الفلاحي. ويتعلق الأمر بأداة للمساعدة على اتخاذ القرار التي تأخذ بعين الاعتبار معايير مختلفة. عن ترجيح هذه الأخيرة في حساب المخاطر هو مرتبط بالمناطق الزراعية والمناخية، ومقاربة تقوم على تقييم تكييف النشاط الفلاحي النباتي والحيواني مع الشروط المناخية للمنطقة التي ينشط بها المشروع.

علاوة على ذلك، يقوم نظام التنقيط بحساب فائض الاستغلال ومردوديته المتوسطة بواسطة معايير تبينانية للتمويل. وتقدم هذه الأخيرة بتقييم لكلفة الإنتاج الفلاحي والحيواني والنباتي المحسوب تبعاً لمسار تقني والمرتبطة بالمنطقة الفلاحية والمتاخمة. وتتيح هذه المعايير تلبية الاحتياجات الفعلية للمشروع وتجنب تمويلاً ناقصاً أو مفرطاً تبعاً للمسار التقني المعتمد بالنسبة لكل منطقة زراعية ومناخية.

وعليه فالتنقيط النهائي المحصل عليه لكل زبون من خلال هذا النظام والذي يمكن من إعداد المبلغ المقدر للقرض مقارنة مع جودة المخاطر يتضمن المخاطر المناخية ، وبالأخص مخاطر الضغط المائي. وتم إدماج نظام التنقيط الفلاحي في تطبيق الوكالة وهو متاح في الشبائيك المحلية والجهوية للقرض الفلاحي للمغرب.

b. العمليات المنجزة في إطار التعلية رقم 5/W/21

مراعاة المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة

فضلاً عن التنقيط الفلاحي الذي يعطي مستوى من المخاطر تبعاً للمناطق الزراعية المناخية، وضع القرض الفلاحي للمغرب في أبريل 2020 نظاماً للتدبير البيئي والاجتماعي الذي يعالج تعرض البنك لأنشطة من شأنها التسبب في تراجع للبيئة.

مراعاة المخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي

من خلال مشروع لإدماج المخاطر المناخية في جميع مستويات تدبير المخاطر داخل البنك.

التحسيس بمختلف مهن البنك

من خلال تنظيم ورشات وكبسولات على منصة راديو القرض الفلاحي للمغرب.

تبادل خبرات

توقعاً للتعليمات الجديدة لبنك المغرب حول مراعاة المخاطر البيئية والمناخية من طرف مؤسسات الائتمان، تم تنظيم مشاورات مع شركائنا لا سيما الوكالة الفرنسية للتنمية و البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف الاستفادة من تجربتهم وتعزيز قدرات أعضاء فريق التفكير في مجال تدبير المخاطر المناخية.

تعزيز القدرات الداخلية

من خلال برمجة عمليات تكوين

حكمة المخاطر البيئية والمناخية

- مراجعة تنظيم ومهتم المجال الأخضر
- مركزة وتقييم العنصر البيئية والاجتماعية في مجال التدبير الشامل للمخاطر لإدماج المخاطر البيئية والاجتماعية في التحكم في مخاطر الائتمان.

عرض السلف الشامل

يهدف السلف الشامل لمواجهة التقلبات المناخية ومواجهة الزبناء في حالة سنة صعبة مع تقديم صيغة مرنة وملائمة لاحتياجات زراعية غير منتظمة.

عرض الائتمان في مواجهة وقوع عجز أو تأخر في التساقطات

بغية تقديم إجابة ظرفية للتقلبات المناخية وتمكين المزارعين من مواجهة التأخر في عجز التساقطات الذي أثر سلباً على محصول الحبوب، أعد القرض الفلاحي للمغرب عرضاً للمنتجات قصير الأمد يتميز بالسرعة والمرونة في معالجة طلبات السلف.

تعبئة التمويلات الدولية

بغية تدعيم عمله المناخي، تم بذل جهود من طرف القرض الفلاحي للمغرب بغية تعبئة التمويلات المتاحة على الصعيد الدولي والبدء بصندوق المناخ الأخضر

الالتزامات وتحويل الخيرة صوب أفريقيا

5. المخاطر الصحية

خلال مرحلة تميزت بظرفية اقتصادية صعبة تتعلق بالظرفية الاستثنائية وغير المسبوقه للأزمة الصحية جراء انتشار كوفيد 19، تآثر القطاع البنكي بشكل كبير، لاسيما من خلال تباطؤ وتيرة نمو القروض إلى جانب ارتفاع مخاطر الائتمان جراء تداعيات أزمة كوفيد 19 والتمويل الاحترازي المرتبط.

في نفس هذا السياق، كان على القرض الفلاحي للمغرب، معبرا عن التزامه المتجدد باستمرار صوب تطوير العالم القروي في مجمله مواجهة تداعيات الأزمة الصحية التي كان لها تأثير خفيف على البنك بالنظر لتعرضه في القطاعات الأقل تضررا جراء الأزمة وهي الفلاحة والصناعات الزراعية وتعرضه بشكل طفيف في القطاعات المتضررة بشدة كالفنادق والمطاعم، وكذا لتداعيات الجفاف وندرة التساقطات التي كانت تأثيرها أقوى.

لهذا الغرض، تجدر الإشارة إلى أن فاعلي قطاع الفلاحة والصناعات الزراعية قد تأثرت بشكل طفيف جراء تداعيات الأزمة الصحية، سواء على المستوى القبلي أو على مستوى حلقات التعبئة والتحويل. فقد حافظ هؤلاء على وتيرة شبه عادية بغية تمويل منتظم للسوق الوطنية بمنتجات فلاحية ومنتجات الصيد البحري، مع تسجيل ارتفاع في طلبات القروض لمواكبة احتياجاتهم التمويلية. في المقابل، أثر غياب التساقطات أساسا على إنتاج الحبوب، مما فتح الباب أمام استيراد القمح وعلف الماشية في وجه الشركات المستوردة الزبونة لدى القرض الفلاحي للمغرب.

في ظل هذه الظروف، استبقت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب طلبات زبائنها ولبت طلبات تمويل المزارعين مع مواكبة الزبائن مستوردي القمح وعلف الماشية عن طريق تجديد خطوط التمويل وعلى الصعيد الدولي.

كما حشدت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشكل قوي جميع مكنوناتها للقضاء على الجائحة من خلال انخراطها في حملة التضامن الوطنية للحد من تداعيات كوفيد 19 مع المساهمة في النهوض بالإقلاع الاقتصادي، وأنهت سنتي 2020 و 2021 بمؤشرات إيجابية على العموم متمكنة من كسب التحديات التي خاضتها.

II- المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

a. المخاطر الخاصة للسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولة اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛
- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay-off المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن

شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تديرها ولا سيما تئمينها أمرا معقدا ؛

■ المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛

■ المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛

■ المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للقرض الفلاحي للمغرب أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر القرض الفلاحي للمغرب بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

■ المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

■ عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :

🌱 تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛

🌱 إدخال معايير محاسبية جديدة ؛

✎ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ القرض الفلاحي للمغرب ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة الدعامة 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

■ المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.

■ المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

✎ خيار التسديد المسبق ؛

✎ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛

✎ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة.

المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

b. المخاطر العامة للاستثمار في السندات

مخاطر التخلف عن التسديد : وهي مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد و/أو المبلغ الواجب المتبقي .

مخاطر النسب : يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بنسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل عشر سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛

مخاطر التضخم : يمكن لتطور نسبة التضخم أن تؤثر على مردودية حاملي السندات إذا أولا، تجاوز تطور التضخم مردودية السندات المملوكة وثانيا في حالة تقويم أسعار الفائدة. وبالتالي فارتفاع أسعار الفائدة سيساهم في خفض قيمة السندات المملوكة.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم
VI/EM/ 018 /2022 بتاريخ 06 يوليوز 2022
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.